



www.amazigh.press



ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⴰⴳⴷⴰⵏⵜ
ⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⴰⴳⴷⴰⵏⵜ

المديرة المسؤولة : أمينة ابن الشيخ أوكدورت - الإيداع القانوني : 2008/2001 - الترخيم الدولي : 1476/1114 العدد : 304 ماي 2976/2026 MAI - الثمن : 5 دراهم - EURO 1.5

هل يشكل الحكم الذاتي في أزواد

مدخلا لاستقرار الساحل ؟

L'ASSEMBLÉE MONDIALE AMAZIGHE DEMANDE AU PARLEMENT



LA RÉACTIVATION DU DOSSIER AMAZIGH

الألياف البصرية : 100 Mb/s - 400 درهم، 200 Mb/s - 500 درهم، 500 Mb/s - 800 درهم و 1 Gbps - 1000 درهم.

100
Mb/s

400
درهم للشهر

WIFI Fibre
عالي السرعة

اتصالات
المغرب

أزواد والطوارق: شعب أمازيغي بين التهميش والصراعات الجيوسياسية

قراءة في تاريخ الطوارق وقضية أزواد وعلاقتها بالدولة المالية والتحويلات الأمنية والسياسية بمنطقة الساحل والصحراء

◆ منتصر إثري

الأوضاع الإنسانية في أزواد، كما وجه مراسلات إلى مؤسسات دولية من بينها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، طالب فيها بالتدخل لحماية المدنيين ووقف الانتهاكات وضمن وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة. كما دعا التجمع إلى فتح تحقيقات دولية مستقلة بشأن الانتهاكات التي يتعرض لها المدنيون في شمال مالي، وإلى دعم حل سياسي عادل يضمن الحقوق الأساسية لسكان أزواد بعيداً عن المقاربات العسكرية الصرفة. ويرى فاعلون أمازيغيون أن القضية الأزوادية ليست قضية انفصال بالمعنى الضيق فقط، بل قضية شعب يسعى إلى الاعتراف بخصوصيته الثقافية والتاريخية وحقه في العيش بكرامة داخل فضاء يحترم التعدد والهويات المحلية.

بين الحكم الذاتي وحق تقرير المصير: تباين الرؤى حول مستقبل أزواد

تبقى القضية الأزوادية واحدة من أكثر القضايا حساسية في إفريقيا المعاصرة، لأنها تقع عند تقاطع عدة رهانات متشابكة، من بينها الهوية والأمن والثروات الطبيعية والحدود والنفوذ الدولي، إضافة إلى مستقبل دول الساحل الهشة. ففي الوقت الذي ترى فيه الحركات الأزوادية أن مطالبها تندرج ضمن حق الشعوب في تقرير المصير، تعتبر حكومات المنطقة أن أي مشروع انفصالي قد يهدد وحدة الدول ويشجع على اندلاع نزاعات مماثلة داخل فضاء الساحل والصحراء. وبين هاتين المقاربتين، تستمر معاناة السكان المدنيين الذين يدفعون ثمن الحرب والنزوح والفقر وغياب التنمية، فيما تبدو الحلول السياسية الشاملة بعيدة المنال في ظل استمرار التوترات الإقليمية والدولية.

ورغم كل التحولات، ما يزال الطوارق متشبثين بأمازيغيتهم ولغتهم وثقافتهم الصحراوية، باعتبارها جزءاً من هويتهم الجماعية وذاكرتهم التاريخية، في مواجهة واقع سياسي وأمني شديد التعقيد تعيشه منطقة الساحل منذ سنوات. ويرى فاعلون أمازيغيون أن من بين الحلول المطروحة لإنهاء الأزمة الأزوادية تمتنع إقليم أزواد بحكم ذاتي موسع داخل إطار دولة فيدرالية تضمن لسكان المنطقة تدبير شؤونهم السياسية والثقافية والتنموية، مع الحفاظ على وحدة دولة مالي. ويعتبر أصحاب هذا الطرح أن الفيدرالية قد تشكل صيغة وسطى قادرة على تخفيف التوتر ووقف دوامة الحرب، عبر الاعتراف بخصوصية أزواد التاريخية والثقافية وإشراك سكانها في السلطة والثروة.

في المقابل، يذهب تيار آخر إلى أن الحل الحقيقي يكمن في تمكين الشعب الأزوادي من حق تقرير المصير، باعتباره شعباً له خصوصيته التاريخية والجغرافية والثقافية، ويرى أن عقوداً طويلة من الصراع والاتفاقات غير المنفذة جعلت جزءاً من الحركات الأزوادية يفقد الثقة في إمكانية التوصل إلى تسوية دائمة داخل إطار الدولة المركزية في مالي.

كما يوجه بعض النشطاء والفاعلين الأمازيغ انتقادات إلى النظام الجزائري، معتبرين أنه يتبنى خطاب دعم "حق تقرير المصير" في ما يتعلق بقضية الصحراء المغربية، بينما يرفض مناقشة المطالب المشابهة المرتبطة بالطوارق داخل الفضاء الصحراوي والساحلي. ويرى هؤلاء أن هذا التناقض يعكس توظيفاً سياسياً وانتقائياً لمبدأ تقرير المصير وفق الحسابات الجيوسياسية والإقليمية، أكثر من كونه موقفاً ثابتاً قائماً على مبادئ حقوق الشعوب. وفي المقابل، تؤكد السلطات المغربية تمسكها بمبدأ الحفاظ على وحدة الدول واستقرار منطقة الساحل، معتبرة أن أي نزعات انفصالية جديدة قد تؤدي إلى مزيد من الفوضى الأمنية في منطقة تعاني أصلاً من هشاشة سياسية وانتشار الجماعات المسلحة وشبكات التهريب والجريمة العابرة للحدود.

وأكدت وزارة الخارجية المغربية أن المملكة تتابع ببالح قلق "الهجمات الإرهابية والانفصالية" التي شهدتها باماكو ومدن أخرى في مالي، والتي استهدفت مناطق مدنية وعسكرية. وجاء في بيان منشور على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية أن المملكة المغربية تدبّن هذه الأفعال الإجرامية الجبانة، وتعرب عن تعاطفها مع الشعب المالي الشقيق، وعن خالص تعازيها لأسر الضحايا.

كما أكدت المملكة تضامنها مع مالي، ودعمها الكامل والثابت لسيادتها وأمنها واستقرارها وسلامتها الترابية، مجددة دعم المغرب المتواصل للسلطات المالية في جهودها لمكافحة الإرهاب والانفصال في مالي ومنطقة الساحل.



حدة التنافس الدولي، خاصة بعد دخول مجموعة فاغنر الروسية إلى مالي بموجب اتفاقات مع السلطات العسكرية الحاكمة. وقد أعيدت تسمية هذه المجموعة لاحقاً بـ"الفيلق الإفريقي الروسي" (Afrikanskiy Korpus)، وهو هيكل عسكري شبه رسمي تابع لوزارة الدفاع الروسية، أنشئ ما بين سنتي 2023 و2024 ليحل محل قوات "فاغنر".

وتتهم منظمات حقوقية وتقارير دولية أطرافاً متعددة في النزاع بارتكاب انتهاكات خطيرة بحق المدنيين، في ظل غياب الرقابة الدولية وصعوبة الوصول إلى مناطق الصراع. كما تحولت أزواد إلى ساحة صراع نفوذ بين قوى دولية وإقليمية تتنافس حول الأمن والثروات الطبيعية والموقع الاستراتيجي للمنطقة. ويعتبر مراقبون أن عسكرة الأزمة وغياب الحلول السياسية ساهم في توسيع دائرة العنف والنزوح، بينما أصبح المدنيون هم الضحية الأساسية لهذا الصراع المعقد.

أوضاع اللاجئين والنازحين: مأساة إنسانية صامتة أدت الحرب المستمرة في أزواد بشمال مالي إلى نزوح عشرات الآلاف من السكان نحو دول الجوار، خاصة موريتانيا والنيجر وبوركينا فاسو. ويعيش عدد كبير من اللاجئين الأزوايين أوضاعاً إنسانية صعبة داخل المخيمات، في ظل نقص الغذاء والرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل.

كما تعاني النساء والأطفال بشكل خاص من آثار النزوح الطويل، حيث تفككت عائلات كثيرة وفقد الآلاف مصادر عيشهم التقليدية المرتبطة بالرعي والتجارة الصحراوية. وتشير تقارير إنسانية إلى أن استمرار التوتر الأمني يمنع عودة أعداد كبيرة من اللاجئين إلى مناطقهم الأصلية، خاصة مع غياب ضمانات الاستقرار والأمن، واستمرار المواجهات المسلحة بين مختلف الأطراف.

التجمع العالمي الأمازيغي ودعم القضية الأزوادية لعب التجمع العالمي الأمازيغي دوراً بارزاً في التعريف بالقضية الأزوادية داخل المحافل الحقوقية والإعلامية الدولية، حيث دافع عن حق الطوارق في الحفاظ على هويتهم الأمازيغية وحقوقهم الثقافية والسياسية والإنسانية. وقد أصدر التجمع العالمي الأمازيغي عدة بيانات وتقارير حول

تعدّ القضية الأزوادية من أكثر القضايا تعقيداً وتشابكاً في منطقة الساحل والصحراء، حيث تتداخل فيها أبعاد الهوية والتاريخ والجغرافيا مع رهانات الأمن الإقليمي والتنافس الدولي. فالصراع في أزواد لا يُحتزل فقط في مواجهة عسكرية بين الحركات المسلحة والدولة المالية، بل يرتبط أيضاً بتاريخ طويل من التهميش السياسي والاقتصادي والثقافي الذي عانى منه سكان المنطقة، وفي مقدمتهم الطوارق الأمازيغ، الذين يُعدّون من الشعوب الأصلية في منطقة الصحراء الكبرى.

الطوارق: امتداد أمازيغي في عمق الصحراء

يشكل الطوارق جزءاً من الامتداد التاريخي للشعب الأمازيغي في شمال إفريقيا، حيث استقروا منذ قرون طويلة في فضاءات صحراوية شاسعة تمتد بين جنوب ليبيا وجنوب الجزائر وشمال مالي وشمال النيجر وبوركينا فاسو. وقد حافظ هذا الشعب على لغته الأمازيغية المكتوبة بحروف تيفيناغ، وعلى أنماطه الاجتماعية والثقافية الخاصة رغم التحولات السياسية التي عرفتها المنطقة.

ويرى كثير من الباحثين والفاعلين الأمازيغ أن الطوارق وجدوا أنفسهم بعد مرحلة الاستعمار الأوروبي موزعين بين حدود دول حديثة لم تراع الخصوصيات التاريخية والثقافية لسكان الصحراء، ما جعلهم يعيشون وضعية معقدة بين الانتماء إلى دول المركز وبين التمسك بهويتهم التاريخية الأمازيغية.

ورغم عقود من التغيرات السياسية، ما يزال الطوارق متشبثين بلغتهم وثقافتهم وعاداتهم الصحراوية، ويعتبرون أنفسهم جزءاً أصيلاً من الفضاء الأمازيغي الكبير الممتد من واحة سيوة إلى جزر الكناري، ومن البحر الأبيض المتوسط إلى عمق الساحل الإفريقي.

أزواد: جغرافيا التهميش والصراع

يطلق اسم "أزواد" على المنطقة الشمالية من دولة مالي، وهي منطقة صحراوية شاسعة تضم مدناً تاريخية مثل تمبكتو وغاو وكيدال... ومنذ استقلال مالي سنة 1960، ظلت العلاقة بين السلطة المركزية في باماكو وسكان الشمال تتسم بالتوتر وعدم الثقة.

ويعتبر سكان أزواد أن الحكومات المتعاقبة في مالي فشلت في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية داخل المنطقة، كما يتهمونها بإقصاء سكان الشمال من التمثيلية السياسية والاقتصادية، وهو ما أدى إلى اندلاع موجات متتالية من التمردات المسلحة منذ ستينيات القرن الماضي.

وقد تفاقمت الأزمة بشكل كبير بعد انهيار النظام الليبي سنة 2011 وعودة عدد من المقاتلين الطوارق من ليبيا إلى شمال مالي، حيث اندلع تمرد جديد سنة 2012 انتهى بإعلان استقلال أزواد لفترة قصيرة، قبل أن تتدخل أطراف إقليمية ودولية لإعادة السيطرة على المنطقة.

الجماعات المسلحة وتعقيد المشهد الأمني

أحد أبرز تعقيدات القضية الأزوادية يتمثل في تعدد الفاعلين المسلحين داخل المنطقة. فإلى جانب الحركات الأزوادية ذات الطابع الأمازيغي، ظهرت جماعات إسلامية متشددة مرتبطة بتنظيمات عابرة للحدود، وهو ما جعل منطقة الساحل إحدى أكثر المناطق هشاشة أمنياً في إفريقيا.

هذا التداخل بين الحركات المسلحة والجماعات الإرهابية خلق حالة من الضبابية لدى الرأي العام الدولي، حيث أصبحت القضية الأزوادية في كثير من الأحيان تحتل فقط في البعد الأمني ومكافحة الإرهاب، بينما يتم تجاهل جذورها السياسية والاجتماعية والثقافية.

كما ساهم الانقلابان العسكريان في مالي خلال السنوات الأخيرة في تعقيد الوضع أكثر، خصوصاً مع تصاعد التوتر بين السلطة العسكرية الجديدة وبعض الحركات الأزوادية، وانهيار عدد من الاتفاقات السابقة التي كانت تهدف إلى تهدئة الصراع.

فاغنر والتدخلات الدولية في الساحل

شهدت منطقة الساحل خلال السنوات الأخيرة تصاعداً واضحاً في

بعد التطورات الخطيرة بمالي ..

هل يُشكل الحكم الذاتي مدخلا لحل قضية شعب أزواد؟

وضعت التطورات الخطيرة التي عرفتها جمهورية مالي في الأسابيع الأخيرة إثر تعرض مختلف مناطق البلاد لهجمات إرهابية غير مسبوقة بقيادة جبهة النصرة وبدعم من بعض الفصائل على رأسها الجبهة الوطنية لتحرير أزواد، (وضعت) السلطة المركزية ببامكو أمام تحدي جديد واختبار صعب يقتضي إدارة الأزمة الأمنية والسياسية التي تواجهها البلاد وضرورة تفكيك جذور هذه الأزمة في أفق صيانة الأمن القومي للبلاد ، وتثبيت الاستقرار ليس فقط في مالي بل في منطقة الساحل ككل، من خلال التفاعل الإيجابي مع مطالب شعب أزواد المتمثلة في تمكينه من ممارسة السيادة على نفسه وفوق أرضه، وهنا يمكن أن يُطرح الحكم الذاتي نفسه كخيار ضمن خيارات أخرى، لأن الاستماتة في التردد وفي تجاهل مطالب شعب أزواد، الذي انخرط منذ عقود في معارك حادة من أجل الحرية والاستقلال، من شأنه أن يفاقم الأزمة ويؤدي إلى انسداد آفاق التسوية السياسية.



معظم أراضي الإقليم قرون عديدة قبل قدوم القوات الاستعمارية الفرنسية في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، والتي جوبهت بمقاومة شرسة من قبل الطوارق، وتمكن الفرنسيون من قمع مقاومة الطوارق بفضل أسلحتهم الحديثة. وهكذا سيطر الفرنسيون على الإقليم وأصبح ضمن المستعمرات الفرنسية. وتستعمل بالإقليم تعبيرات لغوية أخرى مثل الحسانية، والسونغاي، والفولانية.

وتمثل تربية الماشية، والزراعة، والتجارة الأنشطة الاقتصادية الأساسية في إقليم أزواد. وتشير التوقعات إلى أن الإقليم يزرع بثروات نفطية ومعدينية، حيث كشفت عمليات التنقيب التي أجريت منذ سبعينيات القرن الماضي دلائل محتملة لوجود النفط. وعلى مستوى الثروات المعدنية في أزواد، تشير المعطيات إلى علامات على وجود احتياطات لليورانيوم في أزواد. وهناك معادن إستراتيجية أخرى من بينها الفوسفات والرصاص والنحاس، كذلك الأحجار الكريمة، مثل، الغارنيت، والبجماتايت، والكوارتز.

إن من مصلحة شعب أزواد الذي يناضل منذ سبعة عقود من أجل معانقة الحرية والانعتاق من كافة أشكال الوصاية السياسية، أن يواصل تشبثه بالحل السياسي لقضيته، ويستمر في معركته منتهجا أسلوب الحوار السياسي بدل أن يتم استدراجه وراء إغراءات العنف والتحالف مع الحركات الإرهابية، وذلك من أجل مواصلة حشد التضامن والتأييد لقضيته على نطاق واسع.

ورغم الظروف غير المواتية، فإن أمام شعب أزواد فرص ثمينة لكسب التضامن الدولي والوصول إلى تسوية سياسية لقضيته مهما طال الزمن، سواء في إطار الحكم الذاتي أوفي إطار نظام فدرالي، رغم الصعوبة والتعقيدات التي تعترضه، لأن غواية العنف والتحول من النضال السياسي السلمي نحو المواجهة المسلحة قد يفقده تعاطف المجتمع الدولي، وهذه ليست في مصلحته.

التي قامت بها الجزائر، التي أشرفت على هذا الاتفاق، مما أدى إلى تنامي التوترات بين السلطات المركزية والطوارق في الشمال بعد تعزيز الجيش لسلطته والتعاون مع مجموعة فاغنر الروسية وطرده القوات الفرنسية والأمم المتحدة.

بعد سيطرة الجماعات الإرهابية، مثل أنصار الدين، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا على بعض المدن في إقليم أزواد، استنجدت الحكومة المالية بفرنسا التي تدخلت عسكريا للحيلولة دون حصول الأزدادين على استقلالهم، ونشرت فرنسا قواتها ضمن "عملية سيرفال أو القط المتوحش" في 11 يناير 2013، وهكذا شنت الطائرات الفرنسية ميراج ورافال المقاتلة ضربات جوية طالت المعازل الأساسية للإرهابيين، وتمكنت القوات الفرنسية من السيطرة على مناطق أزواد الثلاث كيدال، وغازو، وتمبكتو.

يغطي إقليم أزواد مساحة تبلغ 932,490 كم2، ويضم ولايات تمبكتو وغازو وكيدال في شمال مالي. وتحده الجزائر من الشمال والشمال الشرقي، وموريتانيا من الشمال والشمال الغربي والغرب، والنيجر من الشرق والجنوب الشرقي، ومالي من الجنوب والجنوب الغربي، وبوركينا فاسو من الجنوب.

ويمثل الطوارق، والمور، والسونغاي، والفولان القوميات التي تشكل المجتمع الأزوادي. ويتجاوز تعداد سكان أزواد ثلاثة ملايين نسمة، نصفهم يعيشون في المنفى. ويصعب تحديد العدد الحقيقي للسكان بسبب اتساع مساحة الإقليم وحالة النزوح واللجوء المستمرة نتيجة النزاعات. ونتيجة للاضطهاد أجبر الطوارق والمور، الذين يشكلون نحو 60 في المئة من السكان، على النزوح من الإقليم إلى الدول المجاورة. كذلك دفعت سياسات التهميش التي انتهجتها الحكومة المالية، مئات الآلاف من الأزدادين إلى مغادرة أرضهم والهجرة إلى جنوب البلاد أو إلى الدول المجاورة.

كان إقليم أزواد، التي يتحدث أهلها من الطوارق لغة "التماشق"، عبر التاريخ عبارة عن سلطنات الطوارق بسطت نفوذها على

السياسي والأمني في مالي.

تعرض الشعب الأزوادي لفترة تتجاوز نصف قرن لكل أنواع الإبادة والاضطهاد والتهميش، وذلك منذ استقلال جمهورية مالي عن فرنسا عام 1960م. وكان هذا الوضع كفيل بأن يدفع الطوارق إلى التمرد، وهو ما كان، حيث قاموا بأول ثورة لهم ضد مالي وهي ثورة كيدال 1962م، وقوبلت الثورة بالعنف من قبل الجيش المالي.

وأدى استمرار تهميش الحكومة المالية لإقليم أزواد، إلى ثورة جديدة للطوارق، وهي الثورة الثانية التي بدأت عام 1990 واستمرت زهاء ست سنوات، انتهت بحل حركات الطوارق المتمردة بفعل الضغوط الدولية والإقليمية. وبسبب رفض مالي تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بينها وبين الحركات الأزواذية، قام الطوارق بقيادة إبراهيم أغ بهنقا بثورتهم الثالثة التي بدأت عام 2006 وانتهت عام 2009، وقام خلالها الثوار بهجمات على ثكنات عسكرية للجيش المالي وأسر عدد من جنوده.

وبفعل تنامي حركات الطوارق ضد السلطة المركزية ببامكو، وفي سياق الرغبة في تأطير النضال السياسي ضد الحكومة المركزية، تم الإعلان عن تأسيس الحركة الوطنية الأزواذية عام 2010 في مدينة تمبكتو. وشدد المؤسسون في البيان التأسيسي للحركة على أن هذه الأخيرة تتبنى نهج العمل السياسي والقانوني لاستعادة كل الحقوق ونبذ العنف، وإدانة الإرهاب بكل أشكاله. ودعت الحركة إلى ضرورة التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة، وهي تطالب دولة مالي بالاعتراف الكامل بحقوق الشعب الأزواذي التاريخية والاستجابة الجادة لحل قضية أزواد سلميا.

في يناير 2012، بدأت الحركة الوطنية الأزواذية هجوماً استغرق أسابيع على مدن تساليت وأجلهوك ومنكا في شمال شرقي أزواد قرب الحدود مع الجزائر. واستغلت الحركة الوطنية لتحرير أزواد الفوضى التي سادت بعد قيام النقيب أمادو سانوغو بانقلاب عسكري أطاح بالرئيس أمادو توماني، لتبدأ ثورة جديدة هي الثالثة من نوعها في تاريخ الطوارق، أفضت إلى تحرير مناطق كيدال وتمبكتو وغازو. غير أن جماعات إرهابية مثل حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا التي انشقت عن القاعدة، دخلت على خط المعارك مستغلة انهيار الوضع الأمني بالمنطقة، فأصبحت تشارك في السيطرة على مدن رئيسة مثل تمبكتو وغازو. وقد اندمجت الحركة في عام 2013 مع جماعة أخرى "الموقعون بالدم" بقيادة مختار بلمختار، تمخض عنه ميلاد تنظيم "المرابطون".

بعد ثورة الطوارق عام 2012، انخرطت الجبهة الوطنية لتحرير أزواد في حوارات مع السلطة المركزية بدأت في عام 2013، أفضت إلى التوصل إلى ما سمي باتفاق السلام عام 2015، لكن المجلس العسكري في مالي أنهى اتفاق السلام مع الطوارق، بسبب الأعمال العدائية

جمال بورفيسي

شنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، في 25 أبريل الماضي، سلسلة هجمات قوية في مناطق مختلفة من مالي، توجت بإعلانها السيطرة على بلدات هامة في الشمال، على غرار كيدال وغازو وسيفاري وموبتي. وأسفرت الهجمات أيضا، عن مقتل وزير الدفاع المالي الجنرال ساديو كامارا، متأثراً بجروح أصيب بها إثر هجوم انتحاري منسق استهدف منزله ومقر إقامته في معسكر "كاتي" العسكري بالقرب من العاصمة ببامكو.

وكان من الممكن أن يمر الحادث دون أن يشد إليه انتباه المتابعين لما يحدث في مالي وفي منطقة الساحل عموما، على اعتبار أن جماعة النصرة الموالية للقاعدة تتبنى العنف كألية أساسية ضد السلطة المالية، وهي مُصنفة جماعة إرهابية، لكن التنسيق بين الجماعة و "جبهة تحرير أزواد" التي تقود نضالا مستميتا من أجل استقلال إقليم أزواد، طرح الكثير من علامات استفهام، إذ أن الجبهة كانت دائما تتمسك بأسبقية الحل السياسي القائم على الحوار، في مواجهة الحكومة المركزية ببامكو في سبيل إقامة دولة الأزواد المستقلة.

ويطالب الأزواد منذ سبعة عقود بالحرية والاستقلال عن مالي. وظلوا متمسكين بهذا المطالب رغم صمت المجتمع الدولي، وتجاهل سلطات مالي. دخلوا في صراعات طويلة ومريرة مع السلطة المركزية، كما انخرطوا في معارك طاحنة ضد الجيش المالي. وفي 6 أبريل سنة 2012 أعلنوا إقليمتهم الصحراوي الشاسع الذي يقع شمال البلاد والذي يمثل حوالي 66 في المائة من مساحة مالي، دولة مستقلة بقيادة الحركة الوطنية لتحرير أزواد. حصل ذلك بعد أن قادت ثورة الطوارق عام 2012 وهي الثورة الرابعة للطوارق ضد الدولة المالية.

وأكدت الحركة الوطنية لتحرير أزواد اعترافها بحدود دول الجوار، ورغبتها في تبني ميثاق الأمم المتحدة، وتعهدت بالعمل على توفير الأمن، والشروع في بناء مؤسسات تتوج بدستور ديمقراطي لدولة أزواد المستقلة، لكن الإعلان قوبل بالرفض الدولي والإقليمي.

قاد الأزوازيون فصولا مريرة من النضال منذ فترة الاستعمار الفرنسي لمالي. ونبهوا السلطات الاستعمارية الفرنسية منذ أربعينيات القرن الماضي، إلى ضرورة منح أزواد دولة مستقلة عن مالي، لكن دون جدوى، وظلت فرنسا متمسكة بإلحاق أزواد بمستعمرة السودان الفرنسي، التي تحولت في عام 1960 إلى جمهورية مالي. أرسل قادة وأعيان وعلماء كل مكونات الشعب الأزواذي خلال عامي 1957م و1958م رسائل إلى الرئيس الفرنسي آنذاك الجنرال ديغول طالبوا فيها بإقامة دولة أزواد مستقلة عن مالي، غير أن فرنسا رفضت أن تتفاعل إيجابيا مع مطالب الأزوايين ونتج عن ذلك ضم أزواد لجمهورية مالي. وهكذا، يمكن اعتبار فرنسا تتحمل جزءا من المسؤولية في تعقيد الوضع

بلال أغ الشريف، الأمين العام لجبهة تحرير أزواد:

التطرف ليس من ثقافتنا ونتطلع إلى التسوية السياسية لقضية أزواد

أكد بلال أغ الشريف، الأمين العام لجبهة تحرير أزواد، في حوار تلفزيوني مع قناة "الحدث" الإخبارية التابعة لشبكة "العربية"، أن الحركة لا تتبنى العنف في مواجهتها لحكومة مالي، وأنها تغلب التسوية السياسية لقضية أزواد. واتهم الحكومة المالية برفض الحوار، وبالتالي وضع العراقيل أمام التسوية السياسية للقضية.

وقال إن أيدينا ممدودة لكل محاولات التسوية وأن الطرف الآخر هو الذي يعرقل جهود التسوية من خلال تصنيف جبهة تحرير أزواد حركة إرهابية، مشددا على أن قضية شعب أزواد هي قضية عادلة، فهي قضية شعب يتطلع إلى ممارسة سيادته على نفسه.

مفهوم الأزواد، في ما يتعلق بجماعة نصره الإسلام والمسلمين التي تنشط في مالي وأزواد، فإن عناصرها تتشكل من أبناء شعب أزواد بنسبة 99 في المائة.

خلافنا مع هذه الجماعة هو في الجانب الأيديولوجي والتوسعي.

طالبناها باعتماد منهج محلي يحمل طابعا أزواديا صرفا وليس مستوردا. هناك تيار قوي في الجماعة يدعو إلى تبني منهج محلي. لا يمكن الحديث عن تحالف، لقد كان بيننا حوار انطلق منذ 2023، من أجل تفادي العنف، نحن موجودون في نفس المنطقة ولدينا عدو مشترك يمارس كل أشكال البطش والتقتيل ضد شعب أزواد دون أن تكون هناك أي التفاتة من طرف المجتمع الدولي".

في السياق ذاته، أكد بلال أنه "بالنسبة لحوارنا مع جبهة النصر ارتكز على جملة من الأمور، من ضمنها ما يتعلق بالفتوى، حيث اتفقنا على أن الفتوى تترك للأئمة والعلماء المحليين، فنحن ضد التطرف والغلو في الدين".

وحول ما إذا كان لا يخشى من انقلاب جبهة النصر على الأزواد بعد سيطرتها على إقليم، رد قائلا "أولا نحن كشعب أزواد لا تحكمنا القاعدة أو أية جهة أخرى. لدينا وجود متواصل فوق أرضنا، لا نخشى من أي انقلاب، نخشى سوء الفهم وجودنا متجذر ومنفتحين على الحوار، نحن لا يمكن أن نتجاهل وجود جبهة النصر بالساحل ككل لكن ما يعيننا وجود جبهة النصر في إقليم أزواد ومالي بشكل خاص. هناك عدو مشترك نواجهه، وأزواد تقود عملياتها بشكل كامل ومستقل عن العمليات التي تقوم بها جبهة النصر".

وخلص بلال إلى أن الحركة الوطنية لتحرير أزواد ستواصل "معركتها ضد السلطة المركزية طالما أن الأخيرة تواصل استهدافها لشعب أزواد واضطهادها له معتبرا أن الحركة تناضل من أجل تحرير إقليم أزواد وهو بحسبه هدف شرعي في إطار القيم التي يؤمن بها شعبنا. وأكد استعداد الجبهة لمواجهة الجيش المالي على اعتبار أن المنطقة أصبحت منطقة حرب".

وبخصوص الجهة الداعمة لأزواد في معاركها ضد الجيش المالي، أكد الأمين العام للجبهة الوطنية لتحرير أزواد "نحن نعتمد على الله سبحانه وتعالى وشعبنا ولا نتلقى الدعم من أي جهة، الأسلحة بما فيها المسيرات أصبحت جزءا أساسيا في الحروب ومتاحة في سوق السلاح، وتوفرنا على أسلحة لا يعني أننا نتلقى الدعم من أي جهة، ثم إننا لا نرفض التفاوض. الجهة الوحيدة التي صرحت أنها لا تريد التفاوض هي الحكومة المالية، والأزواد لا يمكن أن يدخلوا في مفاوضات استسلام مع جهة لا نعتبرها شرعية".



جمال بورفيسي

قال بلال أغ الشريف، الأمين العام لجبهة تحرير أزواد، إن تجاهل قضية شعب أزواد لعقود من الزمن لعب دورا في تأجيج الصراع في مالي ومنطقة الساحل بشكل عام، وفاقم مستويات الإحتقان الذي تعيشه المنطقة، مضيفا أن الفشل ومراكمة الإخفاقات في تسوية النزاع في مالي من خلال منح أزواد الحق في إقامة دولة مستقلة، والتجاهل الذي قوبلت به هذه القضية هو الذي أدى إلى تصاعد حدة المشاكل والأزمات في الإقليم.

وأوضح بلال، في حوار مع قناة "الحدث" الإخبارية التابعة لشبكة "العربية"، أن النضال المير الذي يخوضه شعب أزواد له طابع سياسي، وأن شعب أزواد يطمح إلى العيش فوق أرضه بكرامة وحرية، دون الخضوع أو التبعية لأي سلطة سياسية أخرى. وجدد تأكده على أن جبهة تحرير أزواد تتطلع إلى تسوية القضية في إطار سياسي.

وأورد أنه لا يمكن فهم الوضع الحالي القائم بمالي انطلاقا مما وقع مؤخرا من أحداث، في إشارة إلى هجمات 25 أبريل 2026، دون وضعها في سياقها التاريخي، مبرزا أن مالي لم تكن دولة موحدة حينما خضعت للاستعمار الفرنسي عام 1893، حيث كان الجنوب يعيش بطريقته الخاصة وفق نمط عيش وتفكير أهل الجنوب، في حين كان إقليم أزواد الشمالي تقطنه سلطانات وفدراليات تسير الإقليم من خلال تحالفات قبلية و جهوية معروفة دافعت عن نفسها عبر التاريخ، وكانت مسؤولة عن إدارة الإقليم.

وأشار إلى أن الاستعمار الفرنسي حينما غادر مالي، قرر بشكل يتجاهل الجغرافيا والتركيبة الاجتماعية لإحاق إقليم أزواد بجنوب مالي دون أي اعتبار لتطلعات شعب الأزواد، ودون الأخذ بعين الإعتبار ما تضمنته وثيقة موقعة من طرف 400 من الأعيان الأزوايين موجهة للسلطات الفرنسية طالبت الجنرال الفرنسي ديغول بعدم إحاق إقليم أزواد بمالي، لكن دون جدوى.

وزاد قائلا "عندما تولى الفريق الحاكم برئاسة غويتا اليوم السلطة بباماكو في سنة 2022، كان هناك اتفاق وقع بين أزواد وباماكو في عام 2015 تحت إشراف الجزائر، وهو إطار احترامه الأزوايون بشهادة الأمم المتحدة والمنظم الدولي رغم عدم اقتناعهم به بشكل كامل، لكن إلغاء الاتفاق فتح المجال أمام حملة عسكرية عنيفة ضد الأزواد، كما أعطيت صلاحيات واسعة لمرتزقة فاغنر لتقتيل وتهجير الأزواد، بحيث أن 80 في المائة من الأزواد هجروا نحو موريتانيا والجزائر دون أن نسمع إدانة واحدة من المجتمع الدولي ولا من المنظمات الإفريقية ولا الإتحاد الإفريقي، الكل سكت وامتنع بلغة واضحة عن إدانة ما حدث".

وأوضح "نحن نريد أن نبقي أحرارا كرماء في أرضنا، شعب أزواد له الحق في العيش فوق

الحركة الوطنية لتحرير أزواد ستواصل معركتها ضد السلطة المركزية طالما أن الأخيرة تواصل استهدافها لشعب أزواد واضطهادها فالحركة تناضل من أجل تحرير إقليم أزواد

لشعب أزواد واحترام حقه في العيش الكريم والحرية. وتأسف أنه لا يوجد حاليا إطار ملائم للتفاوض بهدف التوصل إلى تسوية حقيقية ونهائية للمشكل.

وانتقد غياب الاستعداد لدى السلطة المركزية بباماكو للحوار وأنه بالتالي "لم يبق لنا من خيار سوى المواجهة بكل الوسائل".

وقال إن "أيدينا ممدومة لكل محاولات التسوية"، مضيفا أن الطرف الآخر يضع العراقيل أمام آليات الحوار و"قد صنفنا كإرهابيين، مع أننا أصحاب قضية عادلة التزامنا بنبذ الإرهاب ولم يقتل أي مدني على يد أزواد، ولم نقم بأي اعتداء إرهابي في العالم رغم كل ما تعرضنا له، وإذا كانت باماكو تريد أن تصنفنا إرهابيين فنحن لسنا معنيين بهذا التصنيف بل نطالب المنظمات الدولية المعنية لتأتي إلى البلاد والتحقيق في ذلك حتى نتأكد أننا لسنا إرهابيين".

وبخصوص التنسيق القائم بين جبهة تحرير أزواد وجبهة النصر، أجاب المسؤول في جبهة تحرير أزواد أنه "ليست لدينا عقدة نقص تجاه انفتاحنا على فصائل وتيارات أخرى".

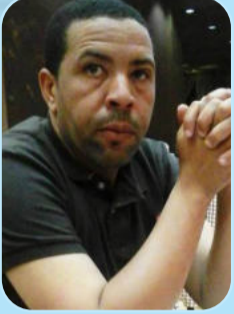
ثقافة التطرف ليست ثقافتنا. نحن شعب مسلم مائة بالمائة ونعتز بالإسلام في إطار

أرضه"، ولفت إلى أنه اليوم لم تعد هناك أية مرجعية أو إطار اتفاق بين السلطة الحاكمة في باماكو وجبهة تحرير أزواد، على اعتبار أن مالي أحرقت كل الأوراق وبدأت في حملة تطهير واسعة ضد الأزوايين شملت حتى المدنيين العزل".

وأمام هذا الوضع، يواصل بلال، فإن الجبهة متمسكة بالدفاع عن شعب أزواد من أجل تحقيق مطالبه المشروعة وذلك في إطار التزامها بالمواثيق والقوانين الدولية وبالقيم الإسلامية، مبرزا أنه بعد معركة كيدال تم اعتقال أزيد من ألفي جندي مالي تمت معاملتهم معاملة إنسانية تنسجم مع القيم الإسلامية والمواثيق الدولية، على نقيض ما يفعله جيش مالي، حيث تم ارتكاب مجازر في حق العديد من أسرى الأزواد الذين تم اعتقالهم من طرف جنود باماكو".

وبخصوص مطلب الانفصال الذي تتمسك به جبهة تحرير أزواد، أكد الأمين العام للجبهة أن مسألة الاستقلال يعتبر طموحا مشروعا على كل حال وليست جريمة، مضيفا أن جبهة تحرير أزواد منشبهة بالواقعية السياسية وأنها منفتحة على كافة الحلول السياسية، ومؤكدا على ضرورة احترام الخصوصية الثقافية والحضارية

أزواد: نموذج لانتهاكات حقوق إيمازيغن الكونية



الحسن بنشواش

في الوقت الذي ينشد فيه العالم السلام، ويدعو إلى إعادة القطار إلى السكة الصحيحة، والقطع مع الحروب والفتن بين الشعوب والأقوام، لما تخلفه من الدمار والحقد والكراهية، وتزكي الانفصال والعداء؛ وتسارع الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي الزمن لإيقاف كل الانتهاكات الجسيمة والمرعبة في حق المستضعفين والمطالبين بحقوقهم المشروعة والتاريخية.

ما زال شعب أزواد الأمازيغي يعيش تحت القصف والقتل والتهجير، ومحاوله طمس الهوية، ومحو الآثار البشرية بتلك البقعة الجغرافية الغنية بثرواتها الباطنية، والتي يعيش عليها منذ عقود وقرون شعب أزواد المكافح، دون أن يلتفت إليه العالم لإنصافه ومنحه الحياة والاستمرار للوصول إلى الاستقرار وإثبات الذات.

تم تجاهل هذا الشعب الصامد المكافح إعلاميا حتى لا تُعرف قضيته، ويفضح أمر من يسلب حريته، ويتفانى في تعذيبه وحرمانه من أدنى الحقوق الإنسانية المشروعة. ودوليا كذلك من طرف المنظمات الدولية الحقوقية التي لم تصل بعد إلى مستوى التعريف بقضية أزواد ونصرتة. وقاريا، خوفا من أنظمة استبدادية وضعت يدها في القضية، وتعمل جاهدة على إخفاء الحقيقة وتصوير الأزمة على أنها عادية وبسيطة.

إنه الصمود في ظل عالم يزداد عنفا، رغم الدعوات من أجل نبذ الكراهية وخلق أجواء من الحوار المثمر والمستقبلي في كل بؤر التوتر، والمقاومة في وجه آلة حربية قوية هدفها القضاء على شعب صامد ومقاوم، بأصول وتاريخ عريق بالقارة الإفريقية.

إنه نموذج لرغبة جهات في القضاء على المكون الأمازيغي الأصيل، بدعوى الحروب الأهلية، والتصدع الداخلي والانشقاق السياسي، من أجل إعادة تشكيل المستقبل بدون هوية ثقافية أمازيغية بالقارة.

وقد تكون قضية أزواد المثال الحي والواقعي لاستمرار مسلسل القضاء على المكون الأمازيغي، واستباحة خيرات بلاده، وما يزره من تراث إنساني كبير ومتقدم، يجسد نبوغ العقل الأمازيغي وتطوره منذ عقود.

ولا غرابة أن تتفق كل الأنظمة الاستبدادية والرأسمالية والديكتاتورية على الشعب الأمازيغي باعتباره شعبا صامدا، قاوم الاستعمار والهيمنة منذ النشأة الأولى.

لكن شعب أزواد يبقى دائما المثل الأعلى للصمود والمقاومة والتحدى من أجل البقاء حتى يتحقق النصر، وتتصير الشرعية، وتعلو كلمة الحق على الباطل،

التجمع العالمي الأمازيغي يعبر عن قلقه من تحالف الانفصال والإرهاب راخا: الحكم الذاتي أو استقلال أزواد مدخل لاستقرار مالي



جمال بورفيسي

تحالف مصلحي قد ينقلب ضد مصلحة شعب أزواد الذي يطالب بصون هويته وخصوصياته الثقافية والحضارية بعيدا عن أي تعصب عرقي أو مذهبي.

وبرأي رشيد راخا، رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، فإن من بين الوسائل الفعالة لمواجهة خطر الإرهاب الجهادي في مالي ومنطقة الساحل، دعم جبهة تحرير أزواد في بناء حكمها الذاتي الإقليمي ضمن دولة مالية فدرالية، أو إقامة دولتها المستقلة الديمقراطية. وهو ما من شأنه أن يضمن أمن المكونات العرقية (خصوصا الطوارق، والمور، والفولاني، والدوجون، والنبو، والصونغاي...) وعودة مئات الآلاف من اللاجئين من المخيمات الموريتانية، ومنها مخيم امرة، وتحقيق الازدهار والرفاه الاجتماعي لهذه الساكنة، وضمان تقاسم الموارد المعدنية، وتشجيع عمليات التنقيب عن النفط...

وقوبلت الاعتداءات الإرهابية التي استهدفت مواقع عسكرية بمالي ومدن أخرى بالبلاد، بإدانة دولية واسعة، حيث أدانت عدة دول ومنظمات دولية، أبرزها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي والمغرب ومصر والغرب، الهجمات الإرهابية المنسقة والواسعة التي استهدفت مواقع عسكرية في العاصمة باماكو ومدن أخرى. وأكدت هذه الأطراف تضامنها التام مع مالي ودعمها لسيادتها واستقرارها في وجه التصعيد المتزايد للجماعات المسلحة.

و أدان وزير الشؤون الخارجية المغربي، ناصر بوريطة تصاعد الإرهاب بشدة. وندد صراحة بهذه "الصلوات الواضحة بين الانفصال والإرهاب"، واعتبرها خطرا كبيرا. وأكد أن منطقة الساحل تمر بمرحلة "حرجة جدا" من تاريخها، محذرا من هذه "الصلوات الواضحة بين الانفصال والإرهاب"، ومشددا على أنها تستدعي تدخلا من الأطراف المعنية، على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي تحذير جديد أطلقه رشيد راخا رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، أخيرا، بعد الهجمات التي استهدفت مختلف مناطق مالي، جدد هذا الأخير تأكيده على أن الحل الأمثل لحالة انعدام الأمن في مالي ومنطقة الساحل لا يمكن أن يكون عسكريا.

وذكر رشيد راخا أن التجمع العالمي الأمازيغي قد أتاحت له الفرصة لمخاطبة الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، في فبراير 2017 ثم في نوفمبر 2025؛ والرئيسين الفرنسيين فرانسوا هولاند في أكتوبر 2012 قبل عملية سيرفال سنة 2013، وإيمانويل ماكرون. كما راسل الاتحاد الأوروبي عبر مسؤول دبلوماسيته آنذاك، السيد جوزيب بوريل، في فبراير 2024؛ والاتحاد الإفريقي تحت رئاسة محمد ولد الشيخ الغزواني، في مايو 2024. كما راسل التجمع العالمي الأمازيغي رؤساء كل من موريتانيا محمد ولد الشيخ الغزواني، وروسيا فلاديمير بوتين، وتركيا رجب طيب أردوغان، وجنوب إفريقيا

وجه "التجمع العالمي الأمازيغي" في العديد من المناسبات، تنبيهات للمنتظم الدولي بشأن الخطر الذي يمثله تحالف الجماعات الإرهابية وحركات تحرير أزواد. ومع الأسف فإن تجاهل ناقوس الخطر الذي دقه التجمع العالمي الأمازيغي في أكثر من مناسبة، جعل الخطر يتجسد فعليا على أرض الواقع بشكل مأساوي يُنبئ بتحول خطير في مسار الصراع بين شعب أزواد الذي يكافح من أجل استقلاله وحريته، من جهة، وبين حكومة مالي التي ترفض الاستجابة لمطالب شعب أزواد، من جهة أخرى.

وأكد "التجمع العالمي الأمازيغي"، أن سحب البساط أمام الحركات الإرهابية والنزعات الانفصالية يبدأ باعتماد الخيار السياسي، المتمثل في تطبيق المادة 3 من "إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية"، ومنح أزواد وضع حكم ذاتي سياسي وترابي، إما في إطار دولة مالية فدرالية، وعلى غرار المقترح المغربي لسنة 2007 بشأن الصحراء، أو الاعتراف صراحة باستقلال أزواد، كما تطالب بذلك جبهة تحرير أزواد.

إن التحالف الظرفي بين جبهة النصر وجبهة تحرير أزواد قد يشكل خطرا على قضية أزواد نفسها وعلى استقرار المنطقة برمتها، لأنه لا يمكن استبعاد أي انقلاب لجماعة نصره الإسلام والمسلمين على المقاتلين الأزواديين إذا تمكنوا من السيطرة على السلطة في جنوب مالي، لأن هدف الجماعة الموالية للقاعدة هي إقامة دولة إسلامية فيما تناضل جبهة تحرير أزواد من أجل استقلال شعب أزواد وتمكينه من أرضه وحقوقه في إطار دولة مدنية وليست ثيوقراطية، فهذان مشروعان يقفان على طرفي نقيض. وأي تحالف بينهما، إنما هو

حملة مكشوفة... من قبل مؤيدي النظام العسكري في مالي

ادعاءات باطلة لا مستند لها يدعي فيها أصحاب الحملات دعم الجزائر للأزواديين، تبعا للدعاية الإعلامية المالية، مستهدفين في ذلك جر واستدراج الأزواديين إلى مستنقع الخلاف القائم بين المغرب والجزائر، وتبعا لما ذكر وأكد على الآتي:

أن القضية الأزواذية لا علاقة لها من قريب ولا من بعيد بأية دولة، لا حدودها، ولا سياستها، سوى دولة مالي (المستعمر).

أن الشعب الأزواذي والمغربي إخوة وجيران، تجمعهم علاقات تاريخية، أقدم من الحدود التي رسمتها فرنسا، كما أنهما بينهما قرابات أكبر وأولى من كل مشروع.

أن الأزواديين ينظرون إلى المغاربة والجزائريين نظرة واحدة، تتمثل في الأخوة والتضامن، والحياد، ولا يمكن الانحياز إلى أحد منهم على حساب الآخر.

دعوة أخوة للمغاربة وغيرهم من الجيران، إلى الانتباه والحذر، مما يروج له أعداؤهم وأعداؤنا، من معلومات مغلوطة، وادعاءات باطلة.

دعوة جادة وخاصة لجميع الإخوة، النشطاء

فبعد هجمات السبت 25 من أبريل المنسقة، من قبل جماعة نصره الإسلام والمسلمين، في الجنوب والوسط، وجبهة تحرير أزواد في الشمال، والتي أظهرت مدى هشاشة النظام العسكري في مالي، وعدم قدرته على قيادة الدولة، حيث راح ضحيتها نخبة من الجيش المالي، من بينها وزير الدفاع، وفقد فيها الجيش السيطرة على الكثير من المدن، وشهد فيها انشقاقات الكثير من عناصره من بينهم ضباط وقيادات عليا، ظهرت حملات كاذبة مضللة بعضها يدعي الانسحاب لنشطاء مغاربة، وبعضها يدعي الوطنية والتأييد التام للعسكر الغاصب للحكم، في محاولة يائسة من خلق عداء وحساسية بين الشارع المغربي والأزواذي، وذلك باستغلال الحالة السياسية المتوترة بين الجزائر والمغرب، حول مغربية الصحراء وعدمها، مع

دعوة جادة وخاصة لجميع الإخوة، النشطاء

فبعد هجمات السبت 25 من أبريل المنسقة، من قبل جماعة نصره الإسلام والمسلمين، في الجنوب والوسط، وجبهة تحرير أزواد في الشمال، والتي أظهرت مدى هشاشة النظام العسكري في مالي، وعدم قدرته على قيادة الدولة، حيث راح ضحيتها نخبة من الجيش المالي، من بينها وزير الدفاع، وفقد فيها الجيش السيطرة على الكثير من المدن، وشهد فيها انشقاقات الكثير من عناصره من بينهم ضباط وقيادات عليا، ظهرت حملات كاذبة مضللة بعضها يدعي الانسحاب لنشطاء مغاربة، وبعضها يدعي الوطنية والتأييد التام للعسكر الغاصب للحكم، في محاولة يائسة من خلق عداء وحساسية بين الشارع المغربي والأزواذي، وذلك باستغلال الحالة السياسية المتوترة بين الجزائر والمغرب، حول مغربية الصحراء وعدمها، مع

دعوة جادة وخاصة لجميع الإخوة، النشطاء

انور مالك الكاتب والحقوقي الجزائري في حوار مع "العالم الأمازيغي" : الساحل الإفريقي على حافة التحول: تفكك الدولة في مالي وصراع النفوذ الإقليمي والدولي

تشهد منطقة الساحل الإفريقي، وخاصة مالي، تحولات أمنية وعسكرية متسارعة أعادت رسم خريطة التوازنات الإقليمية والدولية، في ظل تصاعد نفوذ الجماعات المسلحة، وتنامي التدخلات الخارجية، وتراجع أدوار تقليدية كانت تتحكم في مسارات الأزمة. وبين انهيار اتفاق الجزائر، وعودة المواجهات المسلحة، وتزايد الحديث عن تقاطعات بين بعض الفصائل الأزوادية والتنظيمات الجهادية، تبدو المنطقة أمام مرحلة مفصلية مفتوحة على احتمالات خطيرة تمس أمن شمال إفريقيا وأوروبا معاً. في هذا الحوار، يقدم الكاتب والحقوقي الجزائري المعارض انور مالك قراءة شاملة لمستقبل مالي والساحل، ويتوقف عند طبيعة التحولات الجيوسياسية والعسكرية الجارية، ودور الجزائر في إدارة الأزمة، وانعكاسات الصراع الدولي على المنطقة، إضافة إلى مستقبل الحركات الأزوادية، وتداعيات النقاش الدولي المتصاعد حول البوليساريو، وإمكانات الوصول إلى تسوية سياسية تضمن وحدة مالي واستقرارها.

حاورته أمينة ابن الشيخ

* كيف تقرأون التحولات الأمنية والعسكرية التي تعرفها مالي ومنطقة الساحل اليوم؟

** ما يجري في مالي ومنطقة الساحل لم يعد مجرد اضطراب أممي محلي كما يراه البعض، بل تحول إلى أزمة بنيوية تمس وجود الدولة، والحدود، والتحالفات الإقليمية والدولية.

مالي انتقلت من أزمة تمرد في شمال البلاد إلى وضع أكثر تعقيداً، حيث تتداخل شبكات تمثلها الحركات الأزوادية، والتنظيمات الجهادية، وشبكات التهريب، وصراع النفوذ بين قوى إقليمية ودولية.

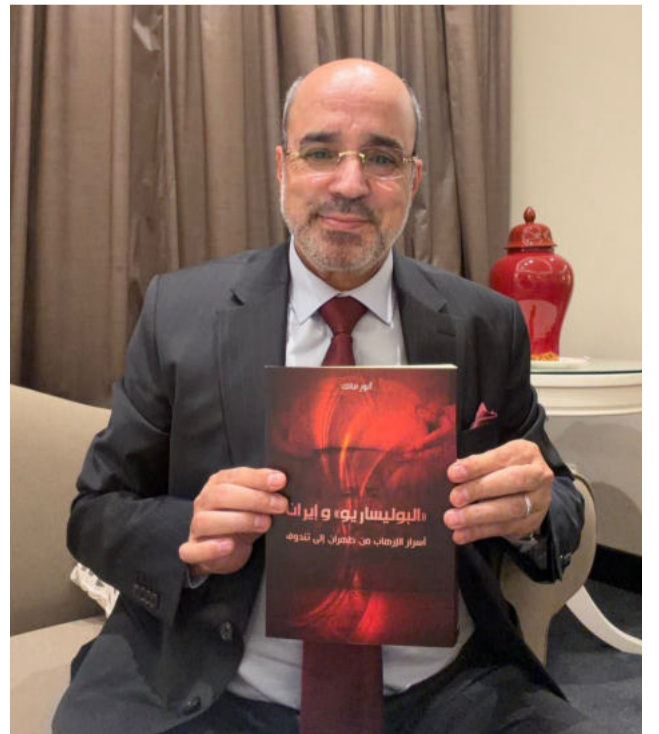
التحول الأخطر هو أن مركز الثقل الأمني لم يعد محصوراً في الشمال فقط، بل بدأ يضغط على العاصمة المالية باماكو نفسها وعلى طرق الإمداد، وهذا يعني أن الدولة المالية تواجه تهديداً وجودياً متعدد المستويات: عسكرياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وسيادياً.

وقد تحدثت تقارير حديثة عن هجمات منسقة شاركت فيها جماعة تسمى نفسها "نصرة الإسلام والمسلمين" وفصائل أزوادية، ما يعكس انتقال الأزمة إلى مرحلة أخطر بكثير على ما كان يجري سابقاً.

* هناك اتهامات متكررة للجزائر بدعم أو توظيف بعض الحركات الإسلامية المسلحة في منطقة الساحل ومالي ضمن صراعات النفوذ الإقليمي، كيف تردون على هذه الاتهامات؟

** يجب التعامل مع هذا الملف بدقة. الجزائر تنفي رسمياً دعم الإرهاب، وتستند في ذلك إلى تجربتها المريرة في التسعينيات، وطالما تغنى نظامها العسكري بتجربته في مكافحة الإرهاب، بل صار يستعمل هذه الحجج في قمع المعارضين وتصفية حسابات الجنرالات مع خصومهم في الداخل والخارج.

لكن في المقابل، هناك تراكم من المعطيات السياسية والمعلومات الأمنية لدى أطراف مالية وإقليمية حول علاقة دوائر صناعة القرار الجزائري بفاعلين مسلحين في الساحل، خصوصاً عبر منطق "إدارة الأزمة" بدل حلها، حيث أن الجزائر من خلال



نظامها العسكري تريد إدارة الأزمة وجعلها في إطار التهديد المتحكم فيه وليس التهديد الخارج عن السيطرة.

المشكلة ليست فقط في وجود اتهام مباشر، بل إن الجزائر تاريخياً تعاملت مع الساحل باعتباره عمقاً استراتيجياً خاصاً بها، وأرادت أن تبقى الوسيط الذي لا يمكن تجاوزه. لذلك، حين خرجت باماكو من هذا الإطار، وذهبت نحو تحالفات جديدة مع روسيا ودول تحالف الساحل، بدأت الأزمة بين الطرفين تتخذ طابعاً صدامياً، وصلت حد عمل عسكري استهدف طائرة مالية في الأجواء المالية من طرف عسكر الجزائر وهو ما ساهم في الحد من قوة الجيش المالي في مواجهة المتمردين والجماعات الجهادية المصنفة في قواتم الإرهاب الدولي.

أنا لا أقول إن هناك دليلاً قضائياً نهائياً يثبت دعماً رسمياً مباشراً، لكن هناك مؤشرات سياسية وتسريبات ومعطيات أمنية كثيرة تجعل السؤال مشروعاً:

هل كانت الجزائر وسيطاً محايداً فعلاً، أم طرفاً يستثمر في تناقضات الساحل للحفاظ على نفوذه فقط؟

وأعتقد في تقديري أن الجزائر كانت تريد مالي ساحة نفوذ لها لا ينافسها عليها أحد وتستعملها وفق منطق مصالحها وبما أيضاً يخدم حتى أجندة النظام العسكري تجاه دول المنطقة وفي مقدمتها طبعاً المملكة المغربية.

* هناك حديث متزايد عن وجود تقاطعات ميدانية أو مصالح ظرفية بين بعض الفصائل الأزوادية وجبهة نصرة الإسلام والمسلمين، كيف تنظرون إلى هذه المسألة؟

** هذا أخطر تطور في الأزمة المالية منذ عقود. عندما تلتقي فصائل ذات خطاب قومي أو انفصالي مع جماعة جهادية مرتبطة بتنظيم "القاعدة" مثل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، فنحن أمام تقاطع ظرفي لحد كبير قد يتحول إلى تواطؤ ميداني عميق جداً. قد تختلف الأهداف النهائية بين هذه الأطراف، لكن قد يحدث التلاقي ضد عدو مشترك هي السلطة المركزية في باماكو مما سيساعد على الفوضى التي لا نهاية لها.

هذا النوع من التقاطع يدمر أي شرعية سياسية للحركات الأزوادية التي ظلت تتغنى بها، لأنه يخلط بين المطالب المحلية وبين مشروع جهادي عابر للحدود. وقد أشارت تقارير حديثة إلى مشاركة جبهة تحرير أزواد أو فصائل أزوادية مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في موجة هجمات واسعة داخل مالي والتي استهدفت العاصمة وأدت حتى إلى مقتل وزير الدفاع المالي.

أعتقد أن هذا التطور سيجعل المنطقة تتحول تدريجياً إلى بؤرة نزاع جهادية وسيزيد من تأكيد أن الانفصالية والإرهاب هما مجرد وجهين لعملة واحدة تهدد أمن الدول واستقرارها وتشكل الهاجس الخطير ضد السلم العالمي.

* ما تقييمكم لدور جبهة تحرير أزواد في المرحلة الحالية، خاصة بعد انهيار اتفاق الجزائر؟

** جبهة تحرير أزواد تحاول اليوم ملء الفراغ الذي خلفه انهيار اتفاق الجزائر، لكنها تفعل ذلك في سياق خطر للغاية. بعد انسحاب باماكو من اتفاق 2015، سقط الإطار السياسي الذي كان يسمح بتسوية تفاوضية، وعادت لغة السلاح إلى الواجهة، وأصبح منطق الحرب هو المهيم على العلاقة بين الحركة والسلطة المركزية المالية.

المشكلة كما يراها الكثير من المتابعين والمهتمين بشأن المنطقة، أن أي حركة أزوادية تريد أن تقدم نفسها كحركة سياسية يجب أن تفصل نفسها بوضوح عن الجماعات



الجهادية. أما إذا دخلت في عمليات مشتركة أو تقاطعات ميدانية معها، فإنها تخسر التعاطف الدولي وتتحول من طرف سياسي لديه مطالب سياسية إلى جزء من التهديد الأمني الذي يشغل بال دول المنطقة ويمتد نحو أوروبا وحتى القارة الأمريكية أيضاً.

* في ظل النقاش داخل بعض الأوساط الأمريكية حول إمكانية تصنيف البوليساريو كتنظيم إرهابي، كيف تنظرون إلى تداعيات ذلك على الجزائر؟

** أي توجه أمريكي نحو تصنيف البوليساريو كتنظيم إرهابي ستكون له تداعيات وخيمة ومباشرة على الجزائر، لأنها ليست مجرد دولة داعمة سياسياً لهذه "الجبهة"، بل هي الدولة الحاضنة لها على أراضيها في تندوف، وأيضاً هناك تقاطع عسكري كبير ويتمثل في ميليشيا البوليساريو التي أصبحت مجرد ذراع للجيش الجزائري.

هذا سيضع الجزائر أمام سؤال صعب: هل هي تستضيف حركة سياسية فقط، أم بنية مسلحة ذات امتدادات إقليمية مشبوهة؟

هناك فعلاً مبادرات داخل الكونغرس الأمريكي، منها مشروع قانون طرح سنة 2025 لتصنيف البوليساريو، كما ظهرت تحركات في مجلس الشيوخ سنة 2026 تربط الملف بعلاقات مع إيران وشبكات مسلحة، وهو ما كشفته في كتابي بتفاصيل موثقة الذي صدر في أكتوبر 2025 تحت عنوان "البوليساريو وإيران: أسرار الإرهاب من طهران إلى تندوف".

تصنيف البوليساريو صار يسير بسرعة أكبر منذ هجمات السمارة التي نفذتها وتبنتها البوليساريو وأدانها العالم، وإذا تطور هذا النقاش النيابي والدبلوماسي والسياسي والإعلامي والأكاديمي والأمني إلى قرار رسمي تصدره الولايات المتحدة، فستكون الجزائر في وضع دبلوماسي حرج جداً، لأن دعمها للبوليساريو لن يبقى ملفاً مرتبطاً فقط بنزاع الصحراء كقضية مطروحة على الأمم المتحدة منذ عام 1963، بل سيتحول إلى ملف مكافحة إرهاب وأمن إقليمي، وهو الأرجح في نظري إن عرفت الساحة تطورات عسكرية أخرى على غرار استهداف مواقع مدنية في السمارة.



أكبر طموح يحتاج أفضل الحلول!

عرض شامل
مجاني!
لمدة سنة*



تمويل
مشخص



تخفيضات مهنية
إستثنائية



منصة لتسيير
المقاولات بالمجان



دورات للتكوين
والمواكبة



La stabilité du Mali et la sécurité du Sahel sont tributaires de l'autonomie ou de l'indépendance de l'Azawad

Ce qui devait arriver est arrivé. Depuis des années, notre organisation internationale de défense des droits des Amazighs (berbères), l'Assemblée Mondiale Amazighe (AMA), ne cesse d'alerter l'opinion publique internationale, les institutions internationales et les États d'Afrique du Nord du danger que constitue une alliance entre les groupes djihadistes et les mouvements de libération de l'Azawad.

Permettez-nous de vous rappeler que l'AMA a eu l'opportunité d'interpeller :

- le Secrétaire général des Nations unies, M. Antonio Guterres [1,2], respectivement en février 2017 et en novembre 2025 ;
- les présidents français François Hollande, en octobre 2012 avant l'opération Serval de 2013 [3], et Emmanuel Macron [4] ;
- l'Union européenne, par l'intermédiaire de son chef de la diplomatie à l'époque, M. Josep Borrell, en février 2024 [5] ;
- l'Union africaine, sous la présidence de M. Mohamed Ould Cheikh El-Ghazouani, en mai 2024 [6] ;
- les présidents mauritanien Mohamed Ould Cheikh El-Ghazouani, russe Vladimir Poutine [7], turc Recep Tayyip Erdogan [8] et sud-africain Cyril Ramaphosa [9] ;
- les ministres des Affaires étrangères de tous les pays d'Afrique du Nord et du Sahel [10] ;
- le ministre des Affaires étrangères d'Espagne [11] ;
- ainsi que le ministre des Affaires



Qaida.

Ainsi, le chef de l'ONU, M. Antonio Guterres, s'est dit profondément préoccupé par les violences qui ont secoué plusieurs localités du Mali. Il condamne fermement ces actes de violence, exprime sa solidarité avec le peuple malien et souligne la nécessité de protéger les populations et les infrastructures civiles. Le Secrétaire général appelle à un soutien international coordonné pour faire face à la menace croissante de l'extrémisme violent et du terrorisme au Sahel, et pour répondre aux besoins

condamne fermement les attaques terroristes perpétrées le samedi 25 avril au Mali et exprime sa solidarité avec le peuple malien, dans un communiqué diffusé dimanche par les services de sa cheffe de la diplomatie, Kaja Kallas. Cette dernière a déclaré : « Nous réaffirmons notre détermination dans la lutte contre le terrorisme, ainsi que notre engagement en faveur de la paix, de la sécurité et de la stabilité au Mali et dans l'ensemble du Sahel ».

Le ministre marocain Nasser Bourita — qui, lors de sa visite à Bamako le 10 avril dernier, avait réaffirmé le soutien indéfectible du Maroc à la souveraineté et à la stabilité du Mali — a, à son tour, condamné fermement la montée du terrorisme. Il a dénoncé explicitement cette surprenante « connivence claire entre séparatisme et terrorisme », la qualifiant de danger majeur. Il a estimé que le Sahel passe par une phase « très critique » de son histoire, mettant en garde, à cet égard, contre cette « connivence claire entre séparatisme et terrorisme », en soulignant qu'elle nécessite une inter-

vention de la part des acteurs directement concernés, tant au niveau régional qu'international.

Quant à l'Union africaine, elle a, à son tour, fermement condamné les attaques coordonnées menées par des groupes djihadistes et les rebelles nordistes contre plusieurs localités du Mali, exprimant sa solidarité avec les autorités de Bamako. Elle alerte sur les risques que ces offensives font peser sur les populations civiles, susceptibles d'être exposées à de graves dangers. Cette organisation continentale réaffirme « son engagement sans relâche pour la paix, la sécurité et la stabilité au Mali ».

L'Union européenne, de même,

les combattants touaregs ont bien réussi à mettre en déroute ces soi-disant invincibles mercenaires de Wagner, que ce soit à Tinzwatène en juillet 2024 que ce soit le samedi 25 avril à la ville de Kidal !

Par conséquent, ce qu'il faut, c'est opter et parier, une fois pour toutes, sur une résolution fondamentale politique : celle de l'application de l'article 3 de la « Déclaration des Nations unies sur les droits des peuples autochtones » et l'octroi d'un statut d'autonomie politique et territoriale à l'Azawad, soit dans le cadre d'un État fédéral malien, à l'exemple du Kurdistan irakien, - et selon la proposition de notre président d'honneur, Dr Mimoun Charqi [12], adressée à Romano Prodi, à l'image de la proposition marocaine de 2007 concernant le Sahara occidental, récemment confortée par la résolution 2797 du Conseil de sécurité de l'ONU-; soit, carrément, la reconnaissance de l'indépendance de l'Azawad, revendiquée, légitimement, par le Front de libération de l'Azawad.

En effet, le seul moyen de briser cette dangereuse « connivence claire entre séparatisme et terrorisme » et cette alliance « de circonstance » comme le précise fort bien Mohamed Elmaouloud Ramadan, porte-parole actuel du Front de libération de l'Azawad (FLA) [13], entre les groupes terroristes djihadistes et les rebelles séparatistes azawadiens. Ces deux groupes ont des projets de société diamétralement opposés, et les salafistes du JNIM pourraient fort possible se retourner contre les combattants azawadiens s'ils arrivent à conquérir le pouvoir au sud du Mali.

En définitive, selon notre point de vue, l'un des moyens efficaces de faire face au danger du terrorisme djihadiste au Mali et au Sahel est

de soutenir le Front de Libération d'Azawad à la construction de son autonomie régionale dans le cadre d'un Mali fédéral ou de son propre état indépendant, démocratique et laïque. Ce qui assurerait, sans aucun doute, la sécurité des groupes ethniques (notamment Touaregs, Maures, Peuls, Dogons, Toubous, Songhaïs,...), le retour des centaines de milliers des réfugiés des camps mauritaniens, dont celui de Mbera, la prospérité et le bien-être social de ces populations, et garantir le partage des ressources minières, encourager les prospections pétrolières ...

Par Rachid RAHA,
Président de l'Assemblée Mondiale Amazighe

Notes :

- [1]-<https://amadalamazigh.press.ma/fr/demande-a-lonu-dadopter-des-mesures-en-faveur-du-respect-des-droits-du-peuple-amazighe-dafrique-du-nord/>
- [2]-<https://amadalamazigh.press.ma/fr/lassemblee-mondiale-amazighe-interpelle-lonu-sur-la-contribution-potentielle-des-communautés-touaregues-a-la-lutte-contre-le-terrorisme-djihadiste-a-lazawad-et-au-sahel-boite-de-reception/>
- [3]-<https://amadapresse.com/RAHA/Lettre13.html>
- [4]-<https://amamazigh.org/2021/06/ni-serval-ni-barkhane-ni-takuda-ne-peuvent-securiser-le-sahel-les-seuls-a-le-concretiser-sur-le-terrain-cesont-les-touaregues/>
- [5]-<https://amadalamazigh.press.ma/fr/lunion-europeenne-pourrait-ilsauver-les-hommes-bleus-de-sahara-dugenicid-russo-malien/>
- [6]-<https://amadalamazigh.press.ma/fr/lunion-africaine-pourrait-ellemettre-fin-au-genocide-a-lencontre-des-touaregues-et-des-maures-dazawad/>
- [7]-<https://mondafrique.com/libreopinion/le-president-de-lassemblee-mondiale-amazighe-interpelle-vladimir-poutine/>
- [8]-<https://amamazigh.org/2024/08/comment-se-fait-il-que-la-turquiesoutient-le-genocide-contre-les-populations-musulmanes-des-touaregues-et-maures-dazawad-au-mali/>
- [9]-<https://amamazigh.org/2024/10/les-sud-africains-sont-ils-vraiment-des-africains/>
- [10]-<https://amadalamazigh.press.ma/fr/lassemblee-mondiale-amazighe-interpelle-les-etats-africains-pour-stopper-le-genocide-des-touaregues-dazawad-et-travailler-pour-la-paix-amsahel/>
- [11]-<https://amamazigh.org/2025/03/les-amazighs-interpellent-les-ministres-des-affaires-etrangeres-du-maroc-et-dEspagne-pour-stopper-le-genocide-a-lencontre-de-populations-touaregues-de-la-region-de-lazawad/>
- [12]-<https://charqi.blog4ever.com/l-azawad-entre-droits-des-peuples-a-disposer-d-eux-memes-et-intangibilite-des-frontieres-nees-de-la-decolonisation>
- [13]-https://www.youtube.com/watch?v=_EfDx_b7IQs



étrangères du Royaume du Maroc, et ce à deux reprises [9,11].

Malgré nos alertes et nos avertissements répétés, aucun de ces interlocuteurs n'a répondu de manière positive ni substantielle à nos légitimes et opportunes requêtes visant à faire leur possible pour éviter l'alliance des salafistes djihadistes avec les rebelles autonomistes et laïques touaregs et maures. Et aujourd'hui, on s'étonne que tout le monde se préoccupe et s'inquiète profondément du fait que le Mali pourrait basculer, à tout moment, entre les mains d'Al-

laire, et ce depuis son intégration à l'école en 2003.

Malgré nos diverses correspondances de protestation adressées au ministère, ainsi que nos recommandations formulées à l'issue du 2e Forum National des Amazighs du Maroc, tenu à Khénifra en juin 2023, visant à porter à 4000 le nombre de postes dédiés au recrutement des enseignants de langue amazighe, et malgré les différents courriers adressés aux principaux partenaires internationaux du ministère (Banque mondiale, Commission européenne, Agence française de développement...), nous demeurons très loin de la généralisation prévue initialement pour l'année 2008.

Les « écoles pionnières », dont l'actuel ministre se prévaut pour redresser le système éducatif marocain, excluent pourtant la deuxième langue officielle, autochtone et nationale qu'est la langue amazighe. Il semble s'être inspiré de l'expérience des écoles indiennes, alors qu'il aurait dû s'inspirer d'une expérience marocaine ayant donné des résultats extraordinaires et fort encourageants, à savoir celle du réseau des écoles communautaires Medersat..Com de la Fondation BMCE Bank.

De même, les récentes découvertes archéologiques survenues aux quatre coins de notre géographie nationale (l'Homme d'Adrar Ighoud, l'Homme de Tafoghalt, l'Homme de Rabat, les découvertes de la grotte de Bismaoun à Mogador, l'Homme d'Ifri Amar ou Moussa à Khémisset, village préhistorique de Kach Kouch de l'Oued Laou, ainsi que les sites paléolithiques de Sidi Abderrahmane et de la carrière Thomas à Casablanca...) obligent nos responsables éducatifs à revoir et à réviser en profondeur les manuels pédagogiques relatifs à la mémoire collective qu'est l'histoire.

Troisièmement : le changement de la dénomination de la « MAP » en « Agence Marocaine de Presse »

Nous vous rappelons qu'en 2018, notre ONG, l'Assemblée Mondiale Amazighe, a engagé une procédure judiciaire contre « l'Agence Maghreb Arabe Presse (MAP) ». La plainte déposée devant le tribunal administratif de Rabat, par Maître Mohammed Almou, demandait à l'agence officielle de modifier la dénomination « Maghreb arabe » par celle de « Grand Maghreb », conformément à l'amendement introduit dans le préambule de la Constitution marocaine.

Nous estimons que l'appellation « Agence Maghreb Arabe Presse » portait — et porte toujours — un intitulé à caractère discriminatoire, contraire aux textes

constitutionnels, aux principes des droits humains ainsi qu'aux réalités géographiques, historiques et archéologiques de notre pays, le Maroc, pays pluraliste sur les plans linguistique, culturel et religieux.

En examinant ce dossier, le tribunal administratif de Rabat a rendu une décision sous le n° 2061 du 18/06/2018 dans le dossier n° 452/7110/2018, considérant notamment que cette dénomination trouve sa source dans la loi et que seule l'autorité législative est compétente pour la modifier.

Cette décision constitue donc un renvoi explicite de cette question à votre institution législative. En conséquence, nous vous demandons d'ouvrir un nouveau débat législatif visant à modifier la loi régissant cette agence afin de la mettre en conformité avec les exigences constitutionnelles, juridiques, géographiques, historiques et archéologiques du Maroc.

Quatrièmement : l'intégration de l'amazighe dans le domaine audiovisuel

Nos médias audiovisuels publics, financés par les deniers publics, tels que TVM, SOREAD-2M et Medi1 TV, continuent à négliger les dispositions constitutionnelles et persistent à pratiquer une discrimination à l'encontre de l'identité amazighe, en ignorant les dispositions de la loi organique n° 26-16 relatives au caractère officiel de la langue amazighe.

À l'occasion de la célébration de l'anniversaire de la Révolution du Roi et du Peuple, le 20 août 2021, Sa Majesté le Roi avait justement rappelé que : « Le Maroc est visé du fait qu'il est un État pleinement constitué depuis plus de douze siècles, outre une longue histoire amazighe (...) ».

Malgré cette reconnaissance royale de la profondeur historique amazighe, les journalistes de plusieurs chaînes nationales d'information — y compris ceux de TV8-Tamazight — continuent d'utiliser la dénomination idéologiquement connotée de « Maghreb arabe », en contradiction flagrante avec le préambule de la Constitution actuelle, qui lui substitue désormais l'expression « Grand Maghreb ».

Par l'usage récurrent de termes tels que « peuples arabes », « monde arabe », « patrie arabe », « région arabe », « Oumma arabe », « printemps arabe » ou encore « équipes de football nationales arabes », ces médias blessent, volontairement ou involontairement, des millions de citoyens marocains amazighs, qu'ils soient amazighophones, arabophones, judaïsés ou francophones, y compris ceux résidant à l'étranger.

Face à cette discrimination manifeste et au manque de produc-



tions documentaires consacrées à l'histoire amazighe, nous avons de nouveau saisi la justice contre la société SOREAD-2M. En plus du non-respect des cahiers des charges imposant 30 % de programmes en langue amazighe, cette société viole également l'article 14 de la loi organique 26-16, qui prévoit que : « il est tenu compte du critère d'utilisation de la langue amazighe parmi ceux retenus pour la distribution des subventions publiques destinées aux productions audiovisuelles, y compris les films cinématographiques, téléfilms et autres œuvres artistiques ».

Dans ce cadre, nous vous demandons d'intervenir auprès des responsables du secteur audiovisuel national afin qu'ils respectent pleinement leurs missions en matière de pluralisme culturel, de liberté, d'ouverture, de respect des droits humains, de préservation de la dignité humaine ainsi que du patrimoine culturel national dans toute sa richesse et sa diversité.

Nous appelons également à des mesures exceptionnelles et concrètes relevant d'une politique de discrimination positive en faveur de la promotion de l'amazighité.

Cinquièmement : la Télévision Tamazight TV8

Quant à la chaîne TV8-Tamazight, privée en ce moment de directeur général, et qui était appelée à jouer un rôle primordial dans la normalisation de la langue amazighe, elle n'a fait que renforcer sa dialectisation régionaliste.

Cette chaîne, qui devait passer à une diffusion de 24 heures sur 24 et qui est majoritairement suivie par les Marocains résidant à l'étranger, notamment en Europe, fait souvent l'objet de critiques justifiées, particulièrement durant le mois de Ramadan, en raison de programmes manquant de qualité et de contenu substantiel.

Cette responsabilité incombe notamment aux huit membres du comité de sélection des programmes issus des appels

d'offres, comité qui n'a jamais été renouvelé depuis la création de la chaîne en mars 2010 et dont les membres, de manière paradoxale, ne maîtrisent ni la langue amazighe, ni l'histoire millénaire des Amazighs, ni leurs caractéristiques anthropologiques, ni encore les valeurs amazighes.

En raison de considérations idéologiques obsolètes relevant du panarabisme et de visions ethnocentristes, ces responsables censurent des programmes documentaires fondés sur des approches objectives de l'histoire amazighe et des récentes découvertes archéologiques préhistoriques.

Sixièmement : l'absence totale de l'enseignement de la langue amazighe aux enfants des Marocains Résidant à l'Étranger (MRE)

Ni la Fondation Hassan II pour les MRE, ni le ministère de l'Éducation nationale, ni le ministère des Affaires étrangères, de la Coopération africaine et des Marocains résidant à l'étranger, ni encore le Conseil de la Communauté Marocaine à l'Étranger (CCME) ne se sont coordonnés afin d'introduire la langue amazighe — parlée par la majeure partie des communautés marocaines établies en Europe — dans les programmes éducatifs destinés aux MRE.

Ces programmes demeurent limités au seul « Programme de l'enseignement de la langue arabe et de la culture marocaine », ce qui contribue à accentuer l'échec scolaire de nombreux enfants au sein des écoles européennes et à favoriser certaines dérives sociales (délinquance, trafic de drogues, extrémisme religieux, terrorisme, séparatisme régional...)

Il devient impératif d'interpeller sérieusement ces institutions, notamment la Fondation Hassan II pour les MRE, afin qu'elles intègrent la langue amazighe aux côtés de l'arabe et transmettent à ces générations les valeurs amazighes et la véritable histoire de leurs ancêtres.

Septièmement : l'absence totale de l'enseignement de la langue amazighe dans les campagnes nationales d'alphabétisation des adultes

Le ministère des Habous et des Affaires islamiques, dirigé par M. Ahmed Toufiq, ainsi que l'Agence Nationale de Lutte contre l'Analphabétisme, continuent jusqu'à aujourd'hui à ignorer l'intégration de la langue amazighe dans leurs programmes et campagnes nationales d'alphabétisation des adultes, notamment en milieu rural et montagnard, malgré nos multiples appels insistant sur l'importance fondamentale de la langue maternelle.

Cette situation devrait évoluer, d'autant plus que plusieurs comités du Haut-Commissariat des Droits de l'homme des Nations Unies ne cessent de recommander que la langue amazighe bénéficie du même traitement que la langue arabe, conformément au principe d'égalité entre les deux langues officielles de l'État.

Excellences,

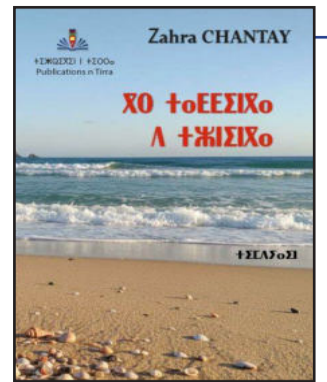
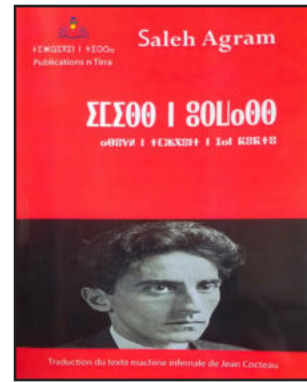
En conclusion, sur la base de ce qui précède, nous vous adressons ces légitimes requêtes afin de solliciter votre engagement, en tant que représentants du peuple marocain, pour faire preuve de volonté politique et prendre les initiatives nécessaires afin que la question de l'amazighité soit inscrite parmi les priorités gouvernementales.

Cela permettrait de relancer efficacement le chantier de la promotion de l'amazighité conformément à l'esprit et à la philosophie de la Constitution, ainsi qu'en harmonie avec les discours de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, que Dieu L'assiste.

Nous vous prions d'agréer, Excellences, l'expression de notre très haute considération.

Signé : Rachid RAHA

Président de l'Assemblée Mondiale Amazighe



L'ASSEMBLÉE MONDIALE AMAZIGHE DEMANDE AU PARLEMENT MAROCAIN LA RÉACTIVATION DU DOSSIER AMAZIGH



Dans le cadre de son plaidoyer continu pour la reconnaissance officielle de la langue amazighe, une délégation de L'Assemblée Mondiale Amazighe a tenu des réunions, durant la semaine de 18 à 22 mai, avec des membres des groupes parlementaires de l'Union Socialiste des Forces Populaires (USFP), de Parti Authenticité et Modernité (PAM), de Parti de la Justice et de Développement (PJD), de Mouvement Populaire (MP) ... à propos des obstacles et difficultés liés à la mise en œuvre du statut officiel de la langue amazighe et à l'application des dispositions de la Constitution et de la loi organique pertinente.

Les représentants amazighs ont présenté un aperçu des principaux problèmes qui entravent la mise en œuvre de caractère officiel de la langue amazighe, notamment le champ d'application fort limité de son enseignement, les difficultés rencontrées par les professeurs de langue amazighe et la nécessité d'enseigner l'amazighe aux enfants de la diaspora marocaine, ainsi que son absence des programmes d'alphabétisation des adultes. La délégation a également soulevé la question de la promotion de l'amazigh dans les médias publics et le secteur audiovisuel, critiquant ce qu'elle a qualifié de non-respect des cahiers des charge de la part des chaînes de télévision nationales concernant la présence de la langue et de la culture amazighes.

La délégation a également insisté sur le changement de la dénomination de l'« Agence du Maghreb arabe » afin qu'il soit en accord avec le préambule de la constitution afin d'être substitué comme « Agence du Grand Maghreb » ou tout simplement en « Agence Marocaine de Presse », et elle a exigé la création urgente du « Conseil National des Langues et Culture Marocaines ».

Les représentants des groupes parlementaires ont répondu favorablement aux différentes demandes formulées, se déclarant prêts à intervenir auprès des autorités compétentes et à soulever ces questions par le biais de questions et d'initiatives de contrôle au sein de l'assemblée législative. Ci-après, le contenu des requêtes ama-

zighes :

A l'aimable attention des Présidents des groupes parlementaires de la première Chambre du Parlement du Royaume du Maroc Objet : Demande de réactivation du dossier de l'Amazighité

Excellences,

Nous avons l'honneur de vous adresser cette requête afin d'attirer votre attention sur une question d'une grande importance pour le présent et l'avenir de notre pays, à savoir la question de l'amazighité et de sa promotion institutionnelle.

Permettez-nous de porter à votre connaissance que le Comité pour l'élimination de la discrimination raciale (CERD) des Nations Unies a publié, le 8 décembre 2023, ses observations finales concernant le rapport du Maroc, dans lesquelles il a examiné la situation du Royaume et adopté des recommandations concrètes relatives à la question amazighe et à la langue amazighe.

À ce titre, les Nations Unies recommandaient à l'État marocain d'intensifier ses efforts visant à mettre en œuvre les dispositions constitutionnelles ainsi que la loi organique n° 26-16 relative au caractère officiel de la langue amazighe, et lui recommandaient en particulier :

D'accroître l'enseignement de l'amazighe à tous les niveaux éducatifs, y compris au niveau de l'enseignement préscolaire, et d'augmenter le nombre d'enseignants de langue amazighe ;

D'augmenter la présence de la langue et de la culture amazighes dans les médias audiovisuels ;

De faire en sorte que la langue amazighe soit utilisée au même titre que la langue arabe devant les tribunaux, y compris dans les plaidoiries et les jugements ;

De redoubler d'efforts pour garantir l'utilisation effective de l'amazighe dans les documents officiels, y compris la Carte Nationale d'Identité Électronique.

Presque deux années et demie se sont écoulées depuis la publication de ces pertinentes et salutaires observations onusiennes et, malgré nos rappels adressés à notre ministre des Affaires étrangères ainsi qu'aux responsables gouvernementaux, peu de choses se sont concrétisées sur le terrain.

Nous tenons également à souligner que :

Presque un quart de siècle s'est écoulé depuis le discours historique d'Ajdir de Sa Majesté, prononcé le 17 octobre 2001, dans lequel Il reconnaît explicitement l'identité amazighe du Maroc en soulignant que : « Dans la mesure où l'amazighe constitue un élément principal de la culture nationale, et un patrimoine culturel dont la présence est manifestée dans toutes les expressions de l'histoire et de la civilisation marocaine, nous accordons une sollicitude toute particulière à sa promotion dans le cadre de la mise en œuvre de notre projet de société démocratique et moderniste, fondée sur la consolidation et la valorisation de la personnalité marocaine et de ses symboles linguistiques, culturels et civilisationnels. La promotion de l'amazighe est une responsabilité nationale... » ;

La quinzième année de la reconnaissance constitutionnelle de l'amazighe au sein de la Constitution du 1er juillet 2011 est en cours, alors que l'article 5 stipule que : « l'amazighe constitue une langue officielle de l'État, en tant que patrimoine commun à tous les Marocains sans exception » ;

Six années se sont écoulées depuis la promulgation de la loi organique 26-16 relative à l'activation du caractère officiel de l'amazighe, sans avancées suffisantes ;

Deux années se sont écoulées depuis la reconnaissance officielle du Nouvel An amazigh, à l'occasion de laquelle Sa Majesté le Roi Mohammed VI avait mis l'accent sur la place de « l'Amazigh en tant que composante essentielle de l'identité marocaine authentique, riche par la pluralité de ses affluents, et patrimoine commun à tous les Marocains sans exception ».

Nous assistons, tristement, à des blocages incompréhensibles ainsi qu'à des lenteurs bureaucratiques qui freinent sévèrement cet ambitieux chantier de promotion de l'amazighité, en contradiction avec la volonté royale et les dispositions constitutionnelles.

Excellences,

La délégation de l'ONG internationale « Assemblée Mondiale Amazighe (AMA) », avec laquelle vous aurez le plaisir de vous entretenir, souhaite porter à votre connaissance certaines des défaillances et blocages qu'elle a relevés et qu'elle se permet de vous énumérer ci-après :

Premièrement : le Conseil National des Langues et de la Culture Marocaines

Rappelons que Sa Majesté avait pris l'initiative de créer un comité royal chargé d'élaborer sa loi organique. Le travail de ce comité, coordonné par M. Driss Khrouz à partir de novembre 2015, puis soumis au précédent gouvernement, a été voté et adopté à l'unanimité par les deux Chambres du Parlement en 2019. Son Dahir n° 04.16 a été publié au Bulletin officiel en avril 2020, mais cette institution n'a toujours pas vu le jour, six années après son adoption.

Par conséquent, nous estimons qu'il est de votre devoir législatif d'exiger du gouvernement la mise en place, dans les plus brefs délais, de cette importante institution qu'est le Conseil National des Langues et de la Culture Marocaines.

Deuxièmement : la généralisation de l'enseignement de la langue amazighe et la révision des manuels d'histoire

Les blocages provenant des ministres de l'Éducation nationale, du Préscolaire et des Sports deviennent inadmissibles, en raison de leur manque manifeste de volonté politique pour assurer la généralisation de l'enseignement de la langue amazighe du primaire au secondaire, ainsi que de son exclusion totale de l'enseignement présco-

" ما يجري في مالي ومنطقة الساحل لم يعد مجرد اضطراب أمني محلي، بل تحول إلى أزمة بنيوية تمس وجود الدولة والحدود والتحالفات الإقليمية والدولية... لقد انتقلت مالي من أزمة تمرد في الشمال إلى وضع أكثر تعقيدا، حيث تتداخل شبكات الحركات الأزدادية والتنظيمات الجهادية وشبكات التهريب وصراع النفوذ بين قوى إقليمية ودولية. والأخطر أن مركز الثقل الأمني لم يعد محصورا في الشمال فقط، بل بدأ يضغط على العاصمة باماكو نفسها وعلى طرق الإمداد، ما يجعل الدولة المالية تواجه تهديدا وجوديا متعدد المستويات."

الانفصالية ولا يقبل بظهور دول جديدة، كما أن التحالف أو التقاطع مع الجماعات الجهادية ينسف أي مسار سياسي. المطلوب ليس إعادة إنتاج اتفاق الجزائر كما كان، أو استنساخ اتفاق جديد بنكهة جزائرية، فالجزائر أصبحت طرفا في الأزمة ولا يمكن أن تكون طرفا في الحل بسبب عجزها الدبلوماسي وعزلتها أيضا، بل يجب صياغة عقد وطني مالي جديد، بضمانات أفريقية ودولية، لا يسمح بتحويل الشمال إلى دولة داخل الدولة، ولا يعطي فرصة كي يتحول الساحل إلى بؤرة نزاع تهدد الشمال الإفريقي وتمتد مخاطرها إلى أوروبا التي صارت قلقة بشأن مستقبل المنطقة.

* كيف تتصورون مستقبل مالي ومنطقة الساحل خلال السنوات المقبلة؟

أخشى أن السنوات المقبلة ستكون صعبة جدا. إذا استمرت المعادلة الحالية، فقد نرى ثلاثة سيناريوهات خطيرة: تمدد الجماعات الجهادية، تفكك أكبر للسلطة المركزية، وتحول شمال مالي إلى منطقة تماس بين الانفصال والإرهاب والتهريب.

لكن هناك سيناريو آخر ممكن، وهو أن تستفيد باماكو من صدمة التصعيد الحالي لإعادة بناء الجيش، وفتح مسار سياسي داخلي، وتحييد التدخلات الخارجية الهدامة. نجاح مالي لن يكون عسكريا فقط، بل يحتاج إلى مصالحة وطنية، وتنمية في الشمال، وضبط الحدود، وتجفيف شبكات التمويل والتهريب، والرهان أيضا على دول موثوقة في صناعة الاستقرار وليس النفخ في الفوضى.

الخلاصة أن الساحل يقف اليوم أمام لحظة مفصلية: إما أن يتحول إلى بؤرة فوضى تهدد شمال أفريقيا وأوروبا، أو أن تخرج منه صيغة أمنية وسياسية جديدة تنهي مرحلة الوصايات القديمة.

وفي الأخير أشكر جريدة العالم الأمازيغي على هذه الفرصة الطيبة وتمنيتي لها ولطاقمها بالتوفيق في مسارها الإعلامي.

في المقابل، الجزائر ترى أن إقصاءها من الملف المالي يهدد أمنها واستقرارها ونفوذها على حدودها الجنوبية وخاصة بعد سحب باماكو اعترافها بجمهورية البوليساريو في تندوف. لذلك نحن أمام صراع نفوذ بقدر ما نحن أمام خلاف دبلوماسي. وقد أشارت تحليلات حديثة إلى أن الجزائر تحاول العودة إلى دور الوسيط، لكن الشكوك في باماكو ما زالت قوية، والأمور زادت تعقيدا وحسابات الجزائر مرتبكة جدا ومربكة أيضا أمام مشهد يتسارع بقوة صارت أكبر مما يتصوره الجنرالات الجزائريين.

* هل تعتقدون أن منطقة الساحل أصبحت مجالا لصراع نفوذ دولي؟

** بالتأكيد. الساحل اليوم هو إحدى أهم ساحات الصراع الدولي غير المباشر. فرنسا تراجعت عسكريا وسياسيا، وروسيا تقدمت عبر الشراكات الأمنية، خصوصا مع مالي وبوركينا فاسو والنيجر. في الوقت نفسه، هناك حضور تركي، وصيني، وإيراني، وخليجي، إضافة إلى تحرك جزائري في إطار تنافس إقليمي مع المغرب وطبعا كل ذلك يجري بدرجات مختلفة.

الساحل لم يعد هامشا جغرافيا، بل أصبح عقدة استراتيجية تربط شمال أفريقيا بغرب أفريقيا، وتؤثر في الهجرة نحو أوروبا، والإرهاب، والطاقة، والذهب، واليورانيوم، وطرق التهريب. لذلك فإن من يسيطر على التوازنات في الساحل يمتلك ورقة ضغط على أفريقيا وأوروبا معا.

9. هل يمكن الوصول إلى حل سياسي يضمن الاستقرار ووحدة مالي ويستجيب لبعض مطالب الأزداد؟

نظريا نعم، لكن عمليا الأمر صعب جدا. أي حل يجب أن يقوم على ثلاثة شروط: وحدة مالي، نزع سلاح الجماعات المسلحة، وتمثيل حقيقي لسكان الشمال في مؤسسات الدولة.

مطالب الأزداد المتعلقة بالتنمية، واللامركزية، والاعتراف بالخصوصيات المحلية يمكن مناقشتها. لكن الانفصال غير قابل للحياة في ظل منتظم دولي لديه رفض مطلق للنزعة

* فرنسا تتهم الجزائر بشكل متزايد بممارسة سياسات تزعزع استقرار المنطقة، كيف تفسرون هذا التصعيد؟

** التصعيد الفرنسي تجاه الجزائر له أكثر من سبب. هناك أولا أزمة ثقة عميقة بين باريس والجزائر منذ اعتراف فرنسا بسيادة المغرب على الصحراء، ثم جاءت ملفات أخرى مثل أزمة بوعلام صنصال، وقضية كريستوف غليز، وأزمة الناشطين الجزائريين في فرنسا، واتهامات بعمليات نفوذ أو تدخل على الأراضي الفرنسية، وصلت حد توصيفها من قبل القضاء الفرنسي بأنها تحقيقات مفتوحة حول "إرهاب دولة" تمارسه الجزائر وروسيا وإيران على التراب الفرنسي.

لكن في العمق، فرنسا بدأت تنظر إلى الجزائر ليس فقط كشريك صعب، بل كفاعل يربك الحسابات الفرنسية في المغرب الكبير والساحل. باريس ترى أن الجزائر لم تعد تلعب دور الاستقرار الذي كانت تدرعه، بل صارت في نظر كثيرين جزءا من معادلة التوتر، سواء في علاقتها مع المغرب، أو مالي، أو حتى في إدارة ملف الهجرة والمعارضين.

أما استعمال تعبيرات مثل "الإرهاب غير المباشر"، فهو يعكس انتقال الخطاب من النقد الدبلوماسي إلى الاتهام السياسي الثقيل، حتى لو لم يتحول بعد إلى توصيف قانوني رسمي.

* كيف تفسرون التوتر الحالي بين الجزائر والسلطات الانتقالية في مالي؟ وهل فقدت الجزائر جزءا من نفوذها التقليدي؟

** نعم، الجزائر فقدت جزءا مهما من نفوذها التقليدي في مالي، باماكو لم تعد تقبل أن تكون الجزائر هي الوسيط الإلزامي أو البوابة الوحيدة للتسوية. السلطات الانتقالية المالية تعتبر أن اتفاق الجزائر لم يحم وحدتها مالي، بل ساهم، من وجهة نظرها، في تكريس وضع خاص للحركات المسلحة في الشمال، وهي حركات لديها علاقات معلنة وأخرى خفية مع السلطات العسكرية الجزائرية.

التوتر الحالي سببه أن مالي الجديدة، بعد الانقلاب والتحالف مع روسيا ودول الساحل، تريد خطابا سياديا أكثر تشددا.

قيادي في "أزواد": نجري مفاوضات مع موسكو لتأمين انسحاب "الفيلق الأفريقي"



في استتباب الأمن ومكافحة الإرهاب في الصحراء، ودول الجوار مثل الجزائر وموريتانيا تدر ذلك".

وأكد آغ محفوظ أن "التطورات الأخيرة في مدن أزواد، شمالي مالي، كانت منتظرة، بعد فترة عانى فيها السكان من أعمال عنف وتشريد من قبل عناصر فاغنر سابقا والفيلق الأفريقي حاليا، وكذا قوات للجيش المالي". وتابع: "كان يتعين أن يُجهز رد ميداني من قبل جبهة التحرير والجيش الأزدادي بهجوم السبت لتحرير أزواد، وإبعاد الجيش المالي ومرتزة الفيلق الأفريقي". واستطرد قائلا إن "جبهة تحرير الأزواد كانت تستعد لعملية التحرير منذ خروج قيادات الجبهة من مدينة كيدال، المعقل الرئيس للجبهة عام 2023 (...). لقد كان ذلك انسحابا تكتيكيا في تلك الفترة، لكن كما هو معروف، ظلت المعارك قائمة ضد الجيش المالي ومرتزة فاغنر، خاصة عام 2024، وعندما جرى تجهيز القوات ورأينا أن الوقت مناسب، أطلقنا هجوم تحرير المدن"

ورداً على سؤال حول تزامن هجوم قوات جبهة تحرير أزواد في الشمال مع الهجوم الذي شنته جماعة نصرة الإسلام والمسلمين على باماكو، وطبيعة التنسيق مع هذا التنظيم المحسوب على تنظيم القاعدة، قال محفوظ آغ عدنان: "حدث هذا التزامن بكل تأكيد، ولم تكن لدينا أية مشكلة في التعاون مع أي طرف ومع المعارضة المالية، بما يمكن أن يساهم في إسقاط هذا النظام". وأضاف القيادي أن تركيز جبهة تحرير أزواد أنصب على مدن الشمال، مشيراً إلى أن العاصمة باماكو لم تكن ضمن أولوياتها المباشرة. وأوضح أن الهجمات التي ينفذها تنظيم "أنصار الإسلام"، الذي يضم عددا من المقاتلين المنحدرين من مناطق الشمال، تسهم

أكد قيادي بارز في حركة تحرير أزواد، يوم الأحد 26 أبريل 2026، أن السفارة الروسية دخلت على خط المفاوضات مع قيادة الجبهة، في مسعى للتوصل إلى ترتيبات تضمن انسحاباً آمناً لقوات "الفيلق الأفريقي" التابعة لموسكو من كامل نقاط تمركزه في مدن منطقة شمال مالي، على أن يشمل الاتفاق قوات الجيش المالي.

وقال القيادي في الحركة ورئيس المنتدى السياسي للأزواد الدكتور محفوظ آغ عدنان لـ "العربي الجديد" إن "الاتفاق الذي حصل بشأن انسحاب قوات الفيلق الأفريقي من قاعدة كيدال يشمل أيضاً تفاهات حول الانسحاب من مناطق أخرى مثل غاو".

وأضاف أن المفاوضات تجري مع السفارة الروسية في مالي لضمان وتأمين انسحاب كل الرعايا الروس والمرتبطين بالفيلق الأفريقي من شمال مالي، مشيراً إلى التوصل إلى تفاهم يقضي بأن تضمن قوات حركة أزواد وقوات تنظيم "أنصار الإسلام" مسار انسحاب قوات الفيلق الأفريقي والجيش المالي حتى حدود منطقة سيفاري وسط مالي، ليصبحوا بعد ذلك في عهدة السلطة في باماكو.

وشدد المسؤول في "أزواد" على أن خروج قوات الفيلق الأفريقي من القاعدة التابعة سابقاً لقوات الأمم المتحدة في كيدال كانت جزءاً مما تم التوصل إليه في الوقت الحالي مع الجانب الروسي، مشيراً إلى أن قوات أزواد التزمت وضمنت خروجاً آمناً، ولفت إلى أن هناك طرفاً ثالثاً (لم يكشف عنه) يساعد في تسهيل هذه التفاهات بين الحركة وموسكو، وعبر في السياق نفسه عن أمهه في أن "تمتنع كل من النيجر وبوركينا فاسو عن التدخل لمساعدة النظام المالي".

وقال: "رسالتنا السياسية للنيجر وبوركينا فاسو (ترتبطان بتحالف كونفيدرالية الساحل مع مالي) هي أن تكونا بعيدتين عن هذه الحرب وألا تتدخل قوات من الدولتين، وأن تتسم حكومتا البلدين بالحياد وتحترما طبيعة العلاقات الاجتماعية والنسيج الاجتماعي نفسه بين مجتمعاتنا المحلية، وبالتالي لا نريد أن تتدخلوا في الحرب الدائرة مع مالي"، مضيفاً: "نحن، الأزداديين، نريد أن نكون شركاء

ميدانياً في تخفيف الضغط على قوات الجبهة، عبر إشغال الجيش المالي بمعارك داخل العاصمة، ما يسهل تحركات قوات الأزواد في مناطق انتشارها. ورفض الكشف عن حصيلة الهجوم، وقال: "هناك قتلى من الجيش المالي وعدد من الأسرى في كيدال وغاو وباماكو، لكن الجبهة لن تقدم في الوقت الحالي معلومات بخصوص ذلك".

الكاتب والخبير الإستراتيجي أكلي شكافي حوار مع "العالم الأمازيغي":

الحركة الأمازيغية لعبت دورا مهما في نشر الوعي بخصوص أزواد وتحريك الضمائر الحية في المنطقة والعالم الأزواديون يشعرون بخيبة أمل من استمرار الصمت الدولي والإقليمي تجاه الجرائم والانتهاكات التي تشهدها المنطقة منذ سنوات

قال الكاتب والخبير الإستراتيجي أكلي شكافي إن الطوارق في مختلف مناطق تواجدهم يعانون من التهميش السياسي والاقتصادي وضعف التنمية وغياب التمثيل الحقيقي، إضافة إلى التهميش الثقافي واللغوي الذي طال هويتهم التاريخية، وأكد شكافي، مؤسس منظمة "إيموهاغ" أن وضع الطوارق اليوم في مالي بالغ الخطورة، خصوصا في مناطق أزواد التي أصبحت مسرحا لحرب معقدة تتداخل فيها الأطراف المحلية والإقليمية والدولية. وأضاف أكلي شكافي بأنه رغم حجم المأساة الإنسانية الحالية في أزواد، إلا أن القضية لا تحظى بالاهتمام الإعلامي والسياسي الذي تحظى به أزمات أخرى في العالم، مشيرا إلى أن غياب المصالح الدولية المباشرة، وضعف التغطية الإعلامية، وتعميق المشهد الأمني في الساحل، كلها عوامل ساهمت في استمرار هذا الصمت.

حاورته رشيدة إمرزكي

حجم المأساة الإنسانية التي يعيشها المدنيون. ففي الوقت الذي تتواصل فيه الانتهاكات وعمليات النزوح والقتل، يلاحظ غياب موقف إقليمي قوي وموحد للدفع نحو حماية المدنيين وفرض حل سياسي شامل ومستدام.

كما يشعر كثير من الأزواديين بخيبة أمل من استمرار الصمت الدولي والإقليمي تجاه الجرائم والانتهاكات التي تشهدها المنطقة منذ سنوات.

*** أي وضع قانوني لجماعة فاغنر بالمنطقة؟ وما تأثيرها على الشعب الطوارقي؟**

كما تعلمون، فإن مجموعة فاغنر تعد من أكثر الجهات إثارة للجدل في النزاعات المعاصرة، وقد ارتبط اسمها بانتهاكات خطيرة في عدد من الدول الإفريقية.

وفي مالي، تقوم عناصر فاغنر بالمشاركة في عمليات قتل جماعي وانتهاكات واسعة ضد المدنيين، بالتعاون وأوامر مباشرة من الجيش المالي الانقلابي. وتشير أدلة وشهادات إلى حصول إبادة وعمليات إعدام ميداني وتعذيب وحرق قرى وتصفية مدنيين على أساس عرقي في بعض المناطق.

وقد أدى وجود فاغنر إلى تصعيد خطير في مستوى العنف، وزاد من معاناة السكان المحليين، خصوصا في أزواد، حيث يعيش آلاف المدنيين بين النزوح والخوف وفقدان الأمن.

ورغم خطورة هذه الاتهامات، فإن المجتمع الدولي مازال عاجزا عن اتخاذ خطوات فعالة لوقف الانتهاكات أو حماية المدنيين بشكل حقيقي.

*** إلى ما ترجعون الصمت الدولي تجاه ما يتعرض له الشعب الطوارقي؟**

في دوامة العنف والتوتر. *** هل هناك تدخل لجماعات خارجية في الأزمة التي يعيشها الطوارق من أجل إيجاد حلول لها؟**

شهدت القضية الأزوادية عدة وساطات واتفاقات منذ ستينيات القرن الماضي، لكن أغلبها لم ينجح في معالجة جذور الأزمة بشكل نهائي.

وترجع جذور القضية إلى مرحلة الاستعمار الفرنسي، حين تم ضم إقليم أزواد إلى دولة مالي الحديثة عند رسم الحدود بعد الاستقلال، رغم الخصوصية التاريخية والثقافية والاجتماعية للإقليم وسكانه. ومنذ ذلك الوقت اندلعت عدة ثورات وانتفاضات، أبرزها ثورات 1963 و1990 و2006 و2012، إضافة إلى سلسلة اتفاقات سلام ومصالحة لم تصمد طويلا بسبب غياب الثقة وعدم تنفيذ الالتزامات السياسية والتنموية.

ورغم تعدد المبادرات الدولية والإقليمية، فإن الكثير من أبناء أزواد يرون أن الحلول المطروحة ظلت تركز على الجوانب الأمنية أكثر من معالجة الأسباب السياسية والتاريخية العميقة للنزاع. **** أي وضع لمنطقة أزواد في المنتظم الدولي؟**

أزواد يتمتع بموقع جغرافي مهم باعتبارها حلقة وصل بين شمال إفريقيا ومنطقة الساحل وغرب إفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، يزخر الإقليم بثروات طبيعية كبيرة وموارد استراتيجية مهمة، وهو ما يمنحه أهمية متزايدة في الحسابات الجيوسياسية الإقليمية والدولية.

كما أن الموقع الاستراتيجي لأزواد يجعل استقرار المنطقة عاملا مهما في ملفات مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية والطاقة والتجارة العابرة للصحراء. ويرى كثير من أبناء أزواد أن أي حل عادل ودائم للقضية يمكن أن يساهم بشكل كبير في استقرار منطقة الساحل والصحراء بأكملها.

*** كيف تقيمون موقف الحركة الأمازيغية بشمال إفريقيا تجاه القضية الأزوادية؟**

لا بد أن نعلم أن ما ينقص القضية الأزوادية هو الإعلام والتوعية. فالقليل جدا من يعرف هذه القضية التي يعتبرها كثير من الأزواديين واحدة من أكثر القضايا تعقيدا وظلما في المنطقة.

أما بخصوص دور الحركة الأمازيغية، فلا أحد ينكر أنها لعبت دورا مهما، خاصة في السنوات الأخيرة، في نشر الوعي وتحريك الضمائر الحية في المنطقة والعالم.

ويأمل كثير من الأزواديين أن يتحول هذا التضامن مستقبلا إلى مبادرات أكثر حضورا على المستوى الحقوقي والإعلامي والإنساني، عبر تنظيم المؤتمرات والندوات والتحركات المدنية لدعم المدنيين والدفاع عن حقوقهم.

*** ما دور دول الجوار في القضية الأزوادية والانتهاكات التي يتعرض لها الطوارق؟**

تلعب دول الجوار دورا مهما بحكم الموقع الجغرافي والتداخل القبلي والاجتماعي في منطقة الساحل والصحراء. غير أن الكثير من أبناء أزواد يرون أن الاستجابة الإقليمية لم تكن في مستوى



أكلي شكافي

استمرار مشاكل التهميش والتنمية هناك أيضا. لذلك فإن الأزمة في أزواد لا ترتبط فقط بالأوضاع الاقتصادية أو التنموية، بل تمتد كذلك إلى أسئلة الهوية والتاريخ وطبيعة العلاقة بين الإقليم والدولة المركزية، وهي قضايا ظلت دون حل منذ استقلال مالي وحتى اليوم.

أما في إقليم أزواد، فقد بلغت المأساة مستويات خطيرة جدا خلال السنوات الأخيرة، حيث يعيش السكان أوضاعا إنسانية قاسية في ظل الحرب والعمليات القتل والنزوح الجماعي وانهايار الخدمات الأساسية.

كما تثبت منظمات حقوقية وتقارير دولية وأزوادية تورط الجيش المالي وعناصر من مجموعة فاغنر الروسية بارتكاب انتهاكات خطيرة ضد المدنيين، شملت الإعدامات الميدانية والحرق والاختفاء القسري والتفكيك بالجثث. وقد تداولت شهادات محلية وحقوقية روايات صادمة عن ممارسات وصلت حد التمثيل بالجثث وأكل لحوم البشر في بعض المناطق، في مشاهد أعادت إلى الأذهان أبشع الحروب التي عرفتها الإنسانية.

ويحدث كل ذلك وسط صمت مقلق من المجتمع الدولي، وعجز واضح لدول الجوار عن لعب دور حقيقي لحماية المدنيين أو الدفع نحو حل سياسي عادل ينهي معاناة السكان.

*** كيف هو وضع الطوارق في مالي والنيجر في ظل الأوضاع الحالية؟**

وضع الطوارق اليوم في مالي بالغ الخطورة، خصوصا في مناطق أزواد التي أصبحت مسرحا لحرب معقدة تتداخل فيها الأطراف المحلية والإقليمية والدولية. المدنيون من لم يهرب منهم إلى دول الجوار يعيشون حالة خوف دائم بسبب العمليات العسكرية والقصف الجوي والنزوح وانعدام الأمن.

حيث تمارس مليشيات الجيش الانقلابي المالي ومجموعة فاغنر مجازر وانتهاكات واسعة ضد السكان، خاصة في المناطق الصحراوية والريفية البعيدة عن الإعلام الدولي. كما تسبب هذا الوضع موجات نزوح كبيرة نحو موريتانيا والجزائر وليبيا.

أما في النيجر، فرغم وجود مشاركة سياسية أكبر للطوارق مقارنة بمالي، فإن الأوضاع تبقى هشة وقابلة للتوتر، خاصة بعد التحولات السياسية الأخيرة والانقلاب العسكري، وما رافقه من تغيرات إقليمية وأمنية في منطقة الساحل.

*** كيف هو وضع الطوارق في ظل وجود الجماعات الإسلامية والتي عملت على استقطاب عدد من الطوارق؟ وما تأثير ذلك على الوضع الحقوقي بالمنطقة؟**

من المهم الإشارة إلى أن منطقة أزواد لم تكن تعرف ظاهرة الجماعات المتشددة بالشكل الحالي قبل بداية الألفية الجديدة. ومع مرور السنوات، تحولت المنطقة إلى ساحة معقدة للصراعات المسلحة وتتداخل المصالح الإقليمية والدولية، وهو ما ساهم في انتشار الجماعات المتطرفة وخلق الأوراق.

وقد أثر هذا الوضع بشكل مباشر على السكان المدنيين، حيث تسببت الحرب في موجات نزوح واسعة، وتدهور الوضع الحقوقي والإنساني، وخلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار.

كما أن استمرار الصراع وغياب حل سياسي شامل أدى إلى فشل كل الاتفاقات السابقة، وأبقى المنطقة

*** تحدث لنا عن تاريخ الطوارق ومناطق تواجدهم؟**

تاريخ الطوارق تنطق به الأرض قبل البشر. فإذا تحدثنا عن تاريخ الطوارق فإننا نتحدث عن حضارة الإنسان الأمازيغي في شمال إفريقيا، وحضارته العريقة المرتبطة بالأرض والثقافة والعادات المتجذرة التي تكونت عبر أقدم المراحل الإنسانية فوق هذه الأرض. ومن أبرز هذه الحضارات حضارة الجرمنت وجبال أكاكوس التي تمتد من جنوب ليبيا إلى جبال أضاغ مروراً بالهقار وأير وأزواغ في شمال النيجر وصولاً إلى جزر الكناري غرباً.

الطوارق اليوم وجدوا أنفسهم منقسمين بين مجموعة من الدول التي أنشأها الاستعمار الفرنسي والإيطالي. وهم متواجدون تاريخيا في جنوب ليبيا المعروف بإقليم أجزر، وفي جنوب الجزائر المعروف بالهقار وأجزر، وفي شمال النيجر المعروف بأير وأزواغ، وفي شمال مالي المعروف بأزواد أو أضاغ.

*** ماهي أهم الإكراهات والمشاكل التي يعانيها الطوارق اليوم؟**

لا يمكن حصر كل الإكراهات والمشاكل التي يعاني منها الطوارق في بلدانهم خلال الإجابة على سؤال واحد، وذلك لحجم المعاناة التي يعاني منها هذا الشعب بعيدا عن العالم الخارجي.

فالطوارق في مختلف مناطق تواجدهم يعانون من التهميش السياسي والاقتصادي وضعف التنمية وغياب التمثيل الحقيقي، إضافة إلى التهميش الثقافي واللغوي الذي طال هويتهم التاريخية.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذا التهميش لا يقتصر على مالي فقط، بل تعاني منه مختلف مناطق الطوارق في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، سواء في ليبيا أو الجزائر أو النيجر. ومع ذلك، فإن أغلب هذه المناطق لم تشهد ثورات مسلحة متكررة كما حدث في أزواد (شمال مالي).

ويرى كثير من الأزواديين أن خصوصية الحالة في مالي تعود إلى عوامل تاريخية وثقافية وسياسية معقدة، أبرزها شعور جزء كبير من سكان أزواد (الطوارق والعرب) بوجود قطيعة تاريخية وثقافية مع الدولة المالية الحديثة منذ ضم الإقليم إلى مالي عقب الاستعمار الفرنسي.

فالكثير من أبناء أزواد يعتبرون أن لا شيء يجمعهم بالدولة المالية من حيث البنية الثقافية والاجتماعية وأنماط العيش والتقاليد التاريخية.

في المقابل، يشعر الطوارق في دول أخرى مثل ليبيا والجزائر بدرجة أكبر من الاندماج الاجتماعي والثقافي داخل النسيج التاريخي لشعوب شمال إفريقيا، رغم



التجمع العالمي الأمازيغي يطرح إكراهات تفعيل الأمازيغية في لقاءات مع فرق برلمانية بمجلس النواب



◀ الرباط / منتصر إثري

وبحسب المعطيات التي قدمها التجمع، فقد عرّ ممثلو الفرق البرلمانية الثلاثة عن تفاعلهم مع عدد من القضايا المطروحة، مؤكدين استعدادهم لإثارة هذه الملفات داخل المؤسسة التشريعية عبر الأسئلة البرلمانية والمبادرات الرقابية والترافع لدى القطاعات الحكومية المعنية.

كما استعرض عدد من أعضاء فريق الاتحاد الاشتراكي، ورئيس فريق حزب الأصالة والمعاصرة، إضافة إلى النائبة البرلمانية نعيمة الفتاوي إلى جانب برلمانيات عن المجموعة النيابية لحزب العدالة والتنمية، مجموعة من المبادرات والأسئلة والمواقف التي سبق أن تقدموا بها بخصوص قضايا مرتبطة بالأمازيغية. وأكد المتدخلون على أهمية مواصلة النقاش داخل المؤسسات، وتعزيز التفاعل مع مختلف المطالب الداعية إلى تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

ويأتي هذا التحرك البرلماني في سياق النقاش المتواصل حول حصيلة تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية بعد مرور خمسة عشر عامًا على دستورها، وست سنوات على دخول القانون التنظيمي الخاص بها حيز التنفيذ، وسط مطالب متزايدة من الفاعلين الأمازيغيين بتسريع وتيرة التنزيل الفعلي للمقتضيات الدستورية ذات الصلة.

وقد جاء هذا اللقاء على خلفية رسالة وجهها التجمع العالمي الأمازيغي إلى الفرق البرلمانية دعا من خلالها إلى إعادة تفعيل ملف الأمازيغية وإدراجه ضمن الأولويات التشريعية والسياسية بالمغرب، في ضوء ما وصفته بـ"التعثر والبطء البيروقراطي" الذي يطبع تنزيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

وأكدت المنظمة في مراسلتها أن لجنة القضاء على التمييز العنصري التابعة للأمم المتحدة (CERD)، كانت قد أصدرت بتاريخ 8 دجنبر 2023 ملاحظاتها الختامية بشأن وضعية المغرب، متضمنة توصيات واضحة تدعو الدولة المغربية إلى تسريع وتيرة تفعيل المقتضيات الدستورية والقانون التنظيمي رقم 16-26 المتعلق بتنفيذ الطابع الرسمي للأمازيغية، خاصة في مجالات التعليم، والإعلام، والقضاء، والإدارة العمومية.

وأشارت الرسالة إلى أن مرور حوالي سنتين ونصف على صدور تلك التوصيات الأمامية لم يواكب تقدم ملموس على أرض الواقع، رغم المراسلات والتذكيرات التي وجهتها المنظمة إلى عدد من المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الرسمية.

وذكرت المنظمة بالسباق التاريخي والدستوري الذي عرفه ملف الأمازيغية بالمغرب، بدءاً من خطاب أجدير الذي ألقاه الملك محمد السادس سنة 2001، والذي اعتبر الأمازيغية "مكوناً أساسياً للثقافة الوطنية"، مروراً بدسترة الأمازيغية كلفة رسمية سنة 2011، ثم صدور القانون التنظيمي الخاص بتنفيذ طابعها الرسمي، وصولاً إلى إقرار رأس السنة الأمازيغية عطلة رسمية مؤدى عنها.

وانتقدت المراسلة استمرار ما وصفته بـ"العراقيل غير المفهومة" التي تعيق تنزيل هذا الورش، معتبرة أن ذلك يتناقض مع الإرادة الملكية والمقتضيات الدستورية ذات الصلة.

وفي محور التعليم، عبر التجمع العالمي الأمازيغي عن رفضه لما اعتبره استمراراً لإقصاء اللغة الأمازيغية من عدد من مستويات المنظومة التعليمية، خاصة التعليم الأولي، معتبراً أن تعميم تدريس الأمازيغية ما يزال بعيداً عن الأهداف المعلنة منذ إدماجها بالمدارس المغربية سنة 2003.

كما انتقدت المنظمة عدم إدماج الأمازيغية ضمن مشروع "مدارس الريادة"، مطالبة بمراجعة شاملة للمقررات الدراسية المتعلقة بتاريخ المغرب، على ضوء الاكتشافات الأثرية الحديثة التي عرفتها عدة مناطق مغربية، من بينها جبل إيفغود، وتافوغالت، وإفري عمار، ومغارة بوزيماون.

وفي الجانب المؤسساتي، طالبت المنظمة بالإسراع بإخراج المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية إلى حيز الوجود، بعد مرور سنوات على المصادقة على قانونه التنظيمي، معتبرة أن تأخر إحداثه يطرح تساؤلات حول الإرادة السياسية في تفعيل المؤسسات المرتبطة بالتنوع اللغوي والثقافي.

عقد وفد عن التجمع العالمي الأمازيغي، يومي الاثنين والثلاثاء 18 و 19 ماي 2026، سلسلة لقاءات مع عدد من الفرق البرلمانية بمجلس النواب، في إطار مواصلة الترافع المؤسساتي من أجل تسريع تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وتنزيل مقتضيات دستور 2011 والقانون التنظيمي رقم 16-26 المتعلق بتنفيذ الطابع الرسمي للغة الأمازيغية.

وشملت اللقاءات أعضاء من الفريق البرلماني لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عن المعارضة، وفريق حزب الأصالة والمعاصرة ضمن الأغلبية الحكومية، إضافة إلى ممثلين عن المجموعة النيابية لحزب العدالة والتنمية، حيث تم التداول في مختلف الإكراهات والتحديات المرتبطة بتنفيذ الأمازيغية داخل المؤسسات العمومية والإدارات وقطاعات التعليم والإعلام.

وقدم وفد التجمع العالمي الأمازيغي عرضاً مفصلاً حول أبرز الملفات التي يعتبرها معيقة للتنزيل الفعلي للطابع الرسمي للأمازيغية، وفي مقدمتها محدودية تعميم تدريس اللغة الأمازيغية، واستمرار ما وصفه بـ"ضعف



الإرادة السياسية" في إدماج الأمازيغية بمختلف مستويات المنظومة التعليمية، خاصة بالتعليم الأول والثانوي.

كما أثار الوفد الإكراهات التي يواجهها أساتذة اللغة الأمازيغية، سواء من حيث محدودية المناصب المخصصة للتوظيف أو غياب التعميم الفعلي داخل المؤسسات التعليمية، رغم مرور أكثر من عقدين على إدماج الأمازيغية في المدرسة المغربية.

وتوقف ممثلو التجمع كذلك عند ملف تدريس اللغة الأمازيغية لفائدة أبناء الجالية المغربية بالخارج، معتبرين أن البرامج التعليمية الموجهة للمغاربة المقيمين بالخارج ما تزال تقتصر على اللغة العربية والثقافة المغربية، دون إدماج فعلي للأمازيغية، رغم كونها لغة متداولة على نطاق واسع وسط فئات مهمة من الجالية المغربية بأوروبا.

وفي الجانب الإعلامي، ناقش اللقاء واقع حضور الأمازيغية في الإعلام العمومي، حيث انتقد وفد التجمع ما اعتبره "عدم احترام دفاتر التحملات" الخاصة بقنوات القطب العمومي، بسبب ضعف حضور اللغة والثقافة الأمازيغيتين ضمن الترجمة السمعية البصرية، إضافة إلى محدودية الإنتاجات الوثائقية والثقافية المرتبطة بالتاريخ والحضارة الأمازيغيتين.

كما أعاد التجمع العالمي الأمازيغي طرح مطلب مراجعة تسمية "وكالة المغرب العربي للأنباء"، داعياً إلى اعتماد تسمية تنسجم مع المقتضيات الدستورية والتعدد الثقافي للمملكة المغربية، وذلك في سياق النقاش المتواصل حول استعمال مصطلحات مرتبطة بالهوية داخل المؤسسات الرسمية والإعلام العمومي.

وتطرق اللقاء أيضاً إلى ملف المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، حيث شدد الوفد على ضرورة الإسراع بإخراج هذه المؤسسة الدستورية إلى حيز الوجود، بعد سنوات من المصادقة على قانونها التنظيمي، معتبراً أن تأخر تفعيلها ينعكس سلباً على تدبير السياسات اللغوية والثقافية بالمغرب.



كما أعادت المنظمة طرح مطلب تغيير تسمية "وكالة المغرب العربي للأنباء" إلى "الوكالة المغربية للأنباء"، معتبرة أن التسمية الحالية لا تنسجم مع ديباجة الدستور المغربي ومع التعدد الهوياتي والثقافي للمملكة. وأشارت في هذا السياق إلى الدعوى القضائية التي سبق أن رفعتها سنة 2018 أمام المحكمة الإدارية بالرباط، والتي اعتبرت أن تعديل التسمية يدخل ضمن اختصاص المؤسسة التشريعية.

وفي ما يتعلق بالإعلام العمومي، انتقدت الرسالة استمرار ما وصفته بـ"التمييز ضد الأمازيغية" داخل عدد من القنوات والإذاعات العمومية، بسبب ضعف حضور اللغة والثقافة الأمازيغيتين، وعدم احترام دفاتر التحملات والقانون التنظيمي المتعلق بالأمازيغية.

كما وجهت انتقادات إلى قناة Tamazight TV8، معتبرة أنها لم تنجح في أداء الدور المنوط بها في توحيد وتقعيد اللغة الأمازيغية، وأن عددا من برامجها، خاصة خلال شهر رمضان، تتعرض لانتقادات بسبب ضعف الجودة والمحتوى.

وتطرقت المراسلة كذلك إلى ما وصفته بـ"الغياب التام" لتدريس اللغة الأمازيغية لفائدة أبناء الجالية المغربية بالخارج، منتقدة اقتصار برامج التعليم الموجهة للمغاربة المقيمين بالخارج على اللغة العربية والثقافة المغربية دون الأمازيغية، رغم كونها لغة متداولة لدى جزء مهم من الجالية.

وفي السياق ذاته، انتقد التجمع العالمي الأمازيغي عدم إدماج الأمازيغية



ضمن برامج محو الأمية للكبار، خاصة بالعالم القروي والمناطق الجبلية، داعياً إلى اعتماد مقاربة تقوم على المساواة بين اللغتين الرسميتين للدولة. وختمت المنظمة الأمازيغية مراسلتها بدعوة رؤساء الفرق البرلمانية إلى الانخراط في إعادة إطلاق ورش النهوض بالأمازيغية، عبر مبادرات تشريعية ورقابية وسياسية، بما ينسجم مع روح الدستور والخطب الملكية، ويضمن تفعيلها فعلياً للطابع الرسمي للأمازيغية باعتبارها رصيذاً مشتركاً لجميع المغاربة.

من اتحاد المغرب العربي إلى اتحاد تامازغا؛

رشيد راخا، المطالب الأمازيغي والأسس الهوياتية للاندماج في شمال إفريقيا

يتناول هذا المقال مقترح رشيد راخا، رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، القاضي بـ«اتحاد تامازغا»، وهو كيان سياسي يقوم على الهوية الحضارية الأمازيغية المشتركة لشعوب شمال إفريقيا. ومن خلال تحليل إخفاقات اتحاد المغرب العربي منذ تأسيسه سنة 1989، وتتبع تشكل القومية العروبية في المنطقة، واستحضار ديناميات الحركة الأمازيغية المعاصرة، إضافة إلى توظيف أطر نظرية مرتبطة بالإنثية والإقليمية، يخلص المقال إلى أن مقترح راخا يشكل في الآن نفسه تشخيصاً دقيقاً لأزمة الاندماج المغاربي، ومشروعاً معيارياً تصطدم قابليته للتنفيذ بعوائق سياسية وديموغرافية وجيوستراتيجية كبيرة. ويؤكد في الختام أن القيمة الأساسية لفكرة «اتحاد تامازغا» لا تكمن في قابليتها للتطبيق الفوري، بقدر ما تكمن في قدرتها على زعزعة السرديات الرسمية وفتح نقاش حول شروط اندماج إقليمي تعددي حقيقي.

د. محمد شطاطو

1. المقدمة: مقترح خادم في فضاء مأزوم

في دجنبر 2011، وخلال أشغال الدورة السادسة للجمعية العامة للمؤتمر العالمي الأمازيغي المنعقدة ببروكسيل، طرح النشطاء الأمازيغي مشروعاً سياسياً طموحاً تحت اسم «بيان تامازغا»، تمت المصادقة عليه لاحقاً في الدورة السابعة المنعقدة في دجنبر 2013 بمدينة تيزنيت المغربية. وقد أعلن المؤتمر العالمي الأمازيغي، الذي أصبح يُعرف لاحقاً باسم التجمع العالمي الأمازيغي، دعوة قوية إلى استبدال «اتحاد المغرب العربي» بـ«اتحاد تامازغا»، وهو فضاء سياسي لا يقوم على وحدة اللغة العربية أو الدين الإسلامي، بل على الانتماء المشترك لشعوب شمال إفريقيا إلى نفس الحضارة الحضارية الأمازيغية.

ورغم أن هذه الفكرة ليست جديدة بالكامل داخل الأوساط الأمازيغية، فإن صياغتها في شكل مشروع مؤسساتي واضح — يدعو إلى حل منظمة إقليمية قائمة وتعويضها ببنية بديلة قائمة على أساس هوياتي مختلف — يمنحها بعداً سياسياً غير مسبق في تاريخ الحركة الأمازيغية.

لقد تأسس «اتحاد المغرب العربي» في 17 فبراير 1989 بمدينة مراكش، بمشاركة المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا، وظل منذ ذلك الحين يجسد مشروع اندماج إقليمي لم يتحقق. فلم يُعقد أي اجتماع لقيادة الدول منذ سنة 1994، كما أن المبادلات التجارية بين دوله لا تتجاوز 3% من إجمالي تجارتها الخارجية، وفق بيانات البنك الدولي لسنة 2020. إضافة إلى ذلك، أدى إغلاق الحدود بين المغرب والجزائر منذ سنة 1994 إلى جعل المنطقة واحدة من أقل المناطق ترابطاً في العالم.

في هذا السياق من الجمود المزمّن، يبرز مقترح راخا كتحدٍ ليس فقط للحكومات، بل أيضاً للنموذج الفكري الذي حكم بناء الهوية المغربية منذ الاستقلال.

وتكمن الإشكالية التحليلية هنا في مستويين:

أولاً، فهم أسباب فشل اتحاد المغرب العربي، وهل هو فشل ظرفي مرتبط بصراعات سياسية وقضائية مثل نزاع الصحراء، أم أنه فشل بنيوي نابع من تصور إشكالي لهوية المنطقة.

ثانياً، تقييم المقترح الأمازيغي ذاته من حيث تماسكه الداخلي، ومرجعياته التاريخية، وطموحاته المعيارية، وحدوده الواقعية.

وينقسم هذا المقال إلى ستة محاور: بعد هذه المقدمة، يتم تحليل أسباب فشل اتحاد المغرب العربي، ثم استعراض تطور الحركة الأمازيغية كقوة سياسية، يلي ذلك تحليل مقترح راخا من حيث أبعاده النظرية والعملية، ثم مناقشة هذا المشروع على ضوء الواقع الجيوسياسي والاجتماعي الراهن في المنطقة، قبل الوصول إلى خاتمة تستشرف دلالات هذا النقاش على مستوى الفكر السياسي والدراسات الإقليمية.

2. اتحاد المغرب العربي: تشریح فشل بنيوي

2.1. وعود سنة 1989 وسياقها

تأسس اتحاد المغرب العربي في سياق مزدوج اتسم بانفراج إقليمي وحيوية تيارات العالم الثالث. ففي سنة 1988، أعاد المغرب والجزائر علاقتهما الدبلوماسية بعد قطيعة دامت منذ 1976؛ وكانت الحرب الإيرانية-العراقية في نهايتها؛ كما أن سقوط جدار برلين لم يكن قد أنهى بعد مشاريع



الاتحاد. فاعتماد اللغة العربية والانتماء إلى العالم العربي الإسلامي كأساس للهوية المغربية أدى إلى تهميش مكونات أخرى، وعلى رأسها الهوية الأمازيغية، إضافة إلى الروافد الإفريقية جنوب الصحراء والمتوسطية واليهودية. ويرى الباحث بروس مادي-فاينسمان أن هذا الاختيار لم يكن محايداً، بل يعكس هيمنة القومية العروبية داخل النخب بعد الاستقلال، واستعمالها كأداة لبناء الدولة وتبرير السلطة.

العامل الرابع ذو طابع اقتصادي. فاقترادات دول المغرب الكبير تتسم بالتنافس أكثر من التكامل: تعتمد الجزائر وليبيا على المحروقات، بينما يرتكز اقتصاد المغرب على الفلاحة والخدمات، وتونس على الصناعة الخفيفة. كما أن المبادلات التجارية بين هذه الدول بقيت ضعيفة بسبب الرسوم الجمركية، والحواجز غير الجمركية، وغياب التنسيق، وإغلاق الحدود. وقد قدر البنك الدولي سنة 2020 أن كلفة غياب الاندماج المغربي تصل إلى عدة نقاط من الناتج الداخلي الخام سنوياً لكل دولة.

أما العامل الخامس فيتعلق بصراع الزعامة الإقليمية. فلم يكن المغرب ولا الجزائر مستعدين لقبول بقيادة الآخر، كما أن أيًا منهما لا يمتلك القوة الاقتصادية أو الديموغرافية الكافية لفرض رؤيته على باقي الدول، كما هو الحال في تجارب أخرى. وقد أدى هذا الفراغ في القيادة إلى جمود دائم داخل الاتحاد.

3. الحركة الأمازيغية المعاصرة: من المقاومة الثقافية إلى المطالبة السياسية

3.1. النشأة وأسس المطالب الأمازيغي

ترجع جذور الحركة الأمازيغية المعاصرة إلى التناقضات العميقة التي طبعت القومية العربية في بلدان المغرب الكبير خلال القرن العشرين. فقد تبنت حركات الاستقلال — مثل جبهة التحرير الوطني في الجزائر، وحزب الاستقلال في المغرب، والحزب الدستوري في تونس — مشروع التعريب كخيار سياسي مركزي، بدرجات متفاوتة، حيث تم التعامل مع الأمازيغية إما باعتبارها بقايا ما قبل الحداثة يُفترض أن تذوب في الحداثة العربية، أو كعائق أمام الوحدة الوطنية ينبغي تحييده.

وقد فرضت اللغة العربية كلفة لإدارة والتعليم والوجاهة الاجتماعية، بينما أقصيت اللغات الأمازيغية إلى المجال الأسري، ووصفت بكونها

التعاون الجماعي في الجنوب. وقد جاء توقيع معاهدة مراكش في 17 فبراير 1989 بطموح أن تكون نظيراً مغاربياً لمعاهدة روما، أي إقامة جماعة اقتصادية تتجه تدريجياً نحو توحيد الأسواق، وتنسيق السياسات، ومنح المنطقة صوتاً موحداً على الساحة الدولية.

كانت الأهداف المعلنة طموحة: حرية تنقل الأشخاص والبضائع، تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية، إرساء تعريف جمركية موحدة، ثم الانتقال نحو اتحاد جمركي فسوق مشتركة. كما نصّ البناء المؤسساتي على مجلس للرئاسة (رؤساء الدول)، ومجلس لوزراء الخارجية، ومجلس استشاري، ولجنة للمتابعة، ومحكمة عدل. على الورق، بدأ المشروع متمسكاً؛ أما في الواقع، فقد ظل إطاراً فارغاً.

2.2. عوامل الشلل

تشير الأدبيات الأكاديمية إلى عدة عوامل تفسر شلل اتحاد المغرب العربي.

أول هذه العوامل، وأكثرها تأثيراً، هو نزاع الصحراء الغربية. فقد أدى الخلاف حول وضع الصحراء التي يعتبرها المغرب جزءاً من ترابه الوطني منذ «المسيرة الخضراء» سنة 1975، بينما تدافع جبهة البوليساريو عن قيام دولة مستقلة بدعم من الجزائر — إلى توتر العلاقات بين المغرب والجزائر، وجعل أي توافق داخل الاتحاد أمراً شبه مستحيل. وقد تجسّد هذا الانقسام في إغلاق الحدود بين البلدين سنة 1994، عقب هجوم إرهابي في مراكش اتهم فيه المغرب مواطنين جزائريين. ورغم بعض المبادرات الدبلوماسية الحديثة، لا يزال النزاع دون حل جذري.

العامل الثاني يتمثل في تباين نماذج التنمية والأنظمة السياسية. فالمغرب ملكية، والجزائر نظام رئاسي ذو خلفية عسكرية، وتونس عرفت انتقالاً ديمقراطياً متعزلاً، وليبيا تعيش حالة حرب منذ 2011، وموريتانيا نظام شبه ديمقراطي. هذا التباين يجعل من الصعب وجود مصالح مشتركة واضحة بين هذه الدول. وعلى خلاف الاتحاد الأوروبي، لم يتوفر اتحاد المغرب العربي على مؤسسات فوق وطنية قوية قادرة على تجاوز الخلافات.

العامل الثالث، وهو أقل تناوفاً في الأدبيات السائدة لكنه أساسي في المنظور الأمازيغي، يتمثل في هشاشة الأسس الهوياتي العروبي الذي قام عليه

مجرد لهجات تفتقر إلى الكتابة والأدب — وهو توصيف عمل النشطاء الأمازيغي لعقود على تفنيده. وتعد أولى المحطات الكبرى للمقاومة الأمازيغية «الربيع الأمازيغي» في الجزائر في أبريل 1980، حين أدى منع السلطات لمحاضرة كان سيقدمها اللساني مولود معمري بجامعة تيزي وزو إلى اندلاع مظاهرات واسعة في منطقة القبائل، تم قمعها بشدة. وقد كشف هذا الحدث التأسيسي عن أمرين أساسيين: عمق الشعور بالغبين لدى الأمازيغ نتيجة سياسات التعريب القسري، وإصرار الدول المغاربية على قمع أي تعبير هوياتي تعتبره مهدداً للوحدة الوطنية.

وقد دشّن «الربيع الأمازيغي» (تفسوت إيمازيغن) مساراً طويلاً من النضالات، تخللته محطات بارزة مثل «الربيع الأسود» سنة 2001 في منطقة القبائل (الذي أعقب مقتل تلميذ على يد الدرك)، إضافة إلى الإضرابات المدرسية، والمقاطعات الانتخابية، وبرزت تنظيمات أمازيغية عابرة للحدود.

في المغرب، سلكت الحركة الأمازيغية مساراً مختلفاً لكنه متقاطع في الأهداف. فقد شكّل نشر «البيان الأمازيغي» سنة 2000 من طرف مجموعة من المثقفين، ثم إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية سنة 2001، خطوة نحو الاعتراف الرسمي الجزئي بالهوية الأمازيغية. وتوّج هذا المسار بدستور 2011 الذي أقر لأول مرة الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب العربية. وقد مثل هذا التحول لحظة رمزية مهمة، رغم أن تنزيله العملي لا يزال محدوداً، خاصة في مجالي التعليم والإدارة.

3.2. التجمع العالمي الأمازيغي ورشيد راخا

يعد التجمع العالمي الأمازيغي، الذي كان يعرف سابقاً بالمؤتمر العالمي الأمازيغي، من أبرز التنظيمات الأمازيغية العابرة للحدود. وقد تأسست سنة 1995 خلال مؤتمر بسان روم دو دولان بفرنسا، وتضم جمعيات ونشطاء من المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومالي والنيجر وجزر الكناري، إضافة إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، ما يمنحها بعداً تمثيلاً واسعاً للشعب الأمازيغي في امتداده الجغرافي. كما أن حضورها داخل مؤسسات الأمم المتحدة يمنحها شرعية دولية، رغم اعتراض بعض حكومات المنطقة.

ويُعد رشيد راخا، المزداد سنة 1964 بمدينة الناظور، والمقيم بإسبانيا منذ عقود، من أبرز وجوه هذه الحركة. وقد تولى رئاسة الجمعية العالمية الأمازيغية في فترات مختلفة، وهو أنثروبولوجي وصحفي يجسد جيلاً من نشطاء المهجر الذين يجمعون بين الخبرة الأكاديمية والانخراط في شبكات المجتمع المدني الدولي، مع خطاب هوياتي واضح.

وبخلاف بعض الفاعلين الأمازيغي الذين يتبنون مقاربة إصلاحية داخل الدول القائمة، يدافع راخا عن رؤية أكثر جذرية، تقوم على مساءلة الأسس الهوياتية للدول المغاربية نفسها، واعتبار العروبة بناءً سياسياً حديثاً تم فرضه بعد الاستعمار، ولا يعكس بالضرورة حقيقة شعوب المنطقة.

وفي هذا الإطار، يندرج مقترح «اتحاد تامازغا». إذ يبني راخا أطروحته على عدة مستويات:

• مستوى تاريخي: يعتبر الأمازيغ السكان الأصليين لشمال إفريقيا منذ آلاف السنين، قبل أي عملية تعريب.

• مستوى ثقافي: يرى أن اللغة والفنون والعادات والقيم الأمازيغية تشكل قاسماً مشتركاً بين شعوب المنطقة، بغض النظر عن ممارساتهم



Raha avec l'Anthropologue Américain Clifford GEERTZ et Mohamed CHTATOU

العربي يظل، على المدى القريب والمتوسط، أمرًا صعب التحقيق.

مع ذلك، لا ينبغي تقييم مقترح راخا فقط من زاوية قابليته للتطبيق المباشر. فالأفكار الطوباوية في السياسة تحمل قيمة معرفية خاصة: فهي تزعم المسلمات، وتعيد طرح الأسئلة التي يتم تجاهلها، وتفتح آفاقًا جديدة للتفكير خارج قيود الواقعية السياسية. ومن خلال طرح فكرة «اتحاد تامازغا»، يثير راخا أسئلة جوهرية طالما تم تفاديها: على أي أساس هوياتي يجب أن يُبنى الاندماج في شمال إفريقيا؟ من هم شعوب المغرب الكبير في واقعهم الحقيقي؟ وهل تكفي العروبة، بصيغتها ما بعد الاستعمارية، كأساس لاندماج دائم؟

هذه الأسئلة تكتسب أهمية متزايدة، خاصة منذ التحولات التي عرفتها المنطقة مع ما سُمي بـ«الربيع العربي» سنة 2011، والتي كشفت هشاشة العديد من التصورات الهوياتية التي بنتها الدول بعد الاستقلال.

كما يندرج النقاش حول «اتحاد تامازغا» ضمن سياق عالمي أوسع، يتمثل في عودة الهويات دون الوطنية وعبر الوطنية إلى الواجهة، في عالم يتعرض فيه نموذج الدولة-الأمة لضغوط متعددة: العولمة، الهجرة، مطالب الشعوب الأصلية، وأزمة السرديات الوطنية الكبرى. ومن هذا المنظور، لا يبدو مقترح راخا استثناءً، بل تعبيرًا عن تحولات عميقة في بنية الهويات السياسية عالميًا.

وقد تكون إحدى المقاربات الممكنة، التي تستحق مزيدًا من البحث، هي التفكير في إعادة بناء اتحاد المغرب العربي على أسس تعددية تعترف صراحة بالكون الأمازيغي، دون أن تجعله الأساس الوحيد للهوية المشتركة. فمثل هذا التوجه، الذي ينسجم مع أفكار تعددية الهوية، يمكن أن يساهم في تجاوز الإخفاقات السابقة دون الحاجة إلى إلغاء المشروع برمته.

إن تحقيق الاندماج والسلام في المغرب الكبير لن يتم على الأرجح عبر فرض هوية واحدة — سواء كانت عروبية أو أمازيغية — بل من خلال الاعتراف بالتعدد واعتباره أساسًا للمشروع المشترك. وفي هذا السياق، يظل فضل رشيد راخا قائمًا في طرح السؤال الهوياتي بجرأة ووضوح، حتى وأن ظل مشروعه محل نقاش. وهذا في حد ذاته إسهام مهم في تطوير النقاش حول مستقبل الاندماج الإقليمي.

المصدر والمراجع :

https://amadalamazigh.press.ma/fr/de-lunion-du-maghreb-arabe-a-lunion-de-tamazgha-rachid-raha-la-revendication-amazighe-et-les-fondements-identitaires-de-lintegration-nord-africaine

أو الطوارق في مالي والنيجر. كما أن المطالب السياسية نفسها تختلف: ففي حين تركز بعض الحركات على الحقوق الثقافية، تتجه أخرى نحو مطالب الحكم الذاتي أو حتى الاستقلال.

وقد بين بعض الباحثين أن الهوية الأمازيغية المعاصرة تتشكل جزئيًا في سياق الهجرة، خاصة في أوروبا، حيث تميل إلى أن تكون أكثر تجانسًا وراдикаلية مقارنة بالواقع داخل بلدان المغرب الكبير، حيث تتداخل عوامل متعددة (قبلية، جهوية، دينية، اجتماعية). وهذا لا ينفي وجود القضية الأمازيغية، لكنه يبرز أن بناء وحدة سياسية أمازيغية ليس أمرًا بديهيًا.

5.3 التحدي الديمغرافي وواقع التعريب

يطرح العامل الديمغرافي تحديًا أساسيًا آخر. فالتقديرات تشير إلى أن الناطقين بالأمازيغية يشكلون حوالي 40% إلى 45% من سكان المغرب، و30% إلى 35% من سكان الجزائر، ونسبًا ضعيفة في تونس، مع تفاوت في باقي الدول. وهذا يعني أن الأغلبية في شمال إفريقيا لا تستعمل الأمازيغية كلغة رئيسية، رغم أن أصولها قد تكون أمازيغية.

وهذا يطرح إشكالات جوهرية:

- إذا تم تعريف اتحاد تامازغا على أساس اللغة، فإنه سيقصي جزءًا كبيرًا من السكان.
- وإذا تم تعريفه على أساس الأصل، فإنه يقع في نوع من النزعة الجوهرائية التي تثير إشكالات سياسية.
- وإذا تم تعريفه على أساس الانتماء الاختياري، فإن قاعدته الاجتماعية قد تبقى محدودة.

كما أن التعريب في المنطقة ليس فقط نتيجة سياسات حديثة، بل هو مسار تاريخي طويل بدأ منذ قرون، وأبرز هويات ثقافية راسخة. فالكثير من المغاربة الناطقين بالعربية لا يعتبرون أنفسهم أمازيغًا مُعَرَّبين، بل يرون هويتهم العربية الإسلامية جزءًا أصليًا من ذاتهم.

5.4 التناقضات الداخلية ومسألة الطوارق

يبرز تحد آخر مرتبط بإدماج الطوارق ضمن مشروع تامازغا. فالطوارق، وهم أمازيغ الصحراء، يعيشون في سياقات نزاع مسلح في مالي والنيجر منذ عقود، حيث تتداخل المطالب الهوياتية مع رهانات اقتصادية وأمنية وجيوسياسية معقدة.

إن إدماج هذه المناطق في مشروع تامازغا يطرح إشكالات متعددة: نزاعات قائمة، مطالب ترابية داخل دول ذات سيادة، وتدخلات دولية مختلفة (فرنسا، الولايات المتحدة، روسيا، وغيرها)، إضافة إلى وجود جماعات مسلحة.

كما أن الطوارق أنفسهم ليسوا كتلة واحدة، بل منقسمون بين من يدعو إلى الاندماج في الدول القائمة، ومن يطالب بالحكم الذاتي، ومن يدعم مشاريع انفصالية مثل «أزواد». وبالتالي، فإن فكرة التضامن الأمازيغي لا تلغي هذه الانقسامات، بل قد تغطيها بخطاب نظري لم تتأكد بعد قدرته على التحول إلى مشروع سياسي متماسك.

6. الخاتمة: القيمة الاستكشافية ليو توبيا

في ختام هذا التحليل، ينبغي التمييز بين عدة مستويات في تقييم مقترح رشيد راخا. فعلى مستوى التشخيص، تبدو قراءته لأسباب فشل اتحاد المغرب العربي دقيقة إلى حد كبير؛ إذ لم يكن هذا الفشل نتيجة الصراعات بين الدول أو نزاع الصحراء فقط، بل يرتبط أيضًا بأساس هوياتي عروبي لم يتمكن من تعبئة شعوب المنطقة في تنوعها، وظل محل جدل واعتراض. ومن هذا المنطلق، تساهم المقاربة الأمازيغية في إثراء التفكير حول شروط بناء اندماج إقليمي مستدام.

أما على مستوى المشروع البديل، فالصورة أكثر تعقيدًا. ففكرة «اتحاد تامازغا»، كما تطرحها الجمعية العالمية الأمازيغية ورئيسها رشيد راخا، تصطدم بجملة من العوائق البنوية: التنوع اللغوي والثقافي داخل العالم الأمازيغي، واقع التعريب التاريخي، مقاومة الدول القائمة، إضافة إلى التناقضات الداخلية للمشروع ذاته. وهذه العوائق لا تعني أن المطالب الأمازيغي غير مشروع — بل هو مشروع من حيث أبعاده التاريخية والأخلاقية والقانونية — لكنها تشير إلى أن تحويله إلى كيان سياسي بديل لاتحاد المغرب

من زاوية النظرية السياسية والدراسات الإقليمية، يندرج مقترح راخا ضمن عدة مقاربات تحليلية. أولها النقاش الكلاسيكي بين «البداهة» (البريموردالية) و«البنائية» في فهم الهويات الإثنية. فالمقاربات البداهية، المرتبطة بأعمال كليفورد غيرتز، ترى في الانتماءات الإثنية معطيات طبيعية سابقة على الدولة. أما المقاربات البنائية، كما عند بنديكت أندرسون وإرنست غيلنر، فتؤكد أن الهوية القومية تبنى تاريخيًا وسياسيًا. ويجمع خطاب راخا بين الاتجاهين: فهو يؤكد عمق الهوية الأمازيغية تاريخيًا، لكنه يعترف ضمنيًا بضرورة بنائها وتفعيلها مؤسساتيًا.

الإطار الثاني هو «الإقليمية الجديدة» كما طورها باحثون مثل بيرون هيتنه وفريدريك سودريوم. فخلافاً للمقاربات الواقعية التي تختزل الاندماج في التعاون بين الدول، تبرز الإقليمية الجديدة أهمية البعد الهوياتي والثقافي في بناء الأقاليم. ومن هذا المنظور، لا تفهم المنطقة فقط كحيز جغرافي، بل كفضاء مشترك للمعنى والمصير. وينسجم مشروع تامازغا مع هذا التصور، إذ يسعى إلى تأسيس الاندماج على هوية مشتركة بدل الاكتفاء بالاتفاقات بين الحكومات.

أما الإطار الثالث، فيتعلق بحركات الشعوب الأصلية في القانون الدولي. فقد أقرت الأمم المتحدة سنة 2007 إعلان حقوق الشعوب الأصلية، الذي ينص على حق هذه الشعوب في تقرير مصيرها، والحفاظ على هويتها، والتحكم في أراضيها ومواردها. ويستند جزء من الخطاب الأمازيغي إلى هذا الإطار، من خلال المطالبة بالاعتراف بالأمازيغ كشعب أصلي في شمال إفريقيا، وهو توصيف تعترض عليه بعض الدول، التي ترفض تطبيق هذا المفهوم على مجتمعاتها.

5. التحديات الجيوسياسية والاجتماعية والمؤسسية لاتحاد تامازغا

5.1 مقاومة الدول وإشكالية السيادة

تتمثل أولى وأبرز حدود مشروع راخا في الرفض المتوقع من طرف الدول المغربية. فلا المغرب ولا الجزائر ولا تونس ولا ليبيا ولا موريتانيا أبدت أي استعداد لتبني مشروع يقوّض في آن واحد شرعيتها الهوياتية (المدنية على العروبة)، وسلامتها الترابية (باعتبار أن تامازغا تتجاوز الحدود الحالية)، وسيادتها (إذ يفترض المشروع أشكال حكم تتجاوز الدولة الوطنية).

في الجزائر، ورغم دسترة الأمازيغية سنة 2016 كلغة رسمية، مع استمرار هيمنة العربية، فإن قمع بعض الحركات ذات الطابع الهوياتي، مثل حركات الحكم الذاتي في منطقة القبائل، يجعل من فكرة «اتحاد تامازغا» مشروعًا يُنظر إليه كتهديد انفصالي مباشر.

أما في المغرب، فالوضع أكثر تعقيدًا. فقد تبنت الدولة، خاصة منذ بداية الألفية الثالثة، خطابًا يعترف بالأمازيغية كأحد مكونات الهوية الوطنية، من خلال إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ودسترة الأمازيغية سنة 2011، واعتماد تصور هوياتي ثلاثي (أمازيغي، عربي، إفريقي). غير أن هذا الاعتراف يظل مؤطرًا داخل الدولة الوطنية، ولا يعني القبول بمشروع سياسي عابر للحدود قد ينافس أو يضعف الدولة. فالأمازيغية مقبولة كمكوّن وطني، لا كأساس لكيان فوق وطني.

كما تزيد حالة ليبيا وموريتانيا من تعقيد المشهد. فليبيا تعيش منذ 2011 حالة انقسام سياسي وأمني، ما يجعلها غير قادرة على الانخراط في أي مشروع اندماجي. أما موريتانيا، فهي بلد متعدد الانتماءات بين العربي والأمازيغي والإفريقي، وتبقى فيه المكونات الأمازيغية أقلية داخل تركيبة سكانية متنوعة.

5.2 التنوع الداخلي في العالم الأمازيغي

يتمثل التحدي الثاني في التنوع الكبير داخل العالم الأمازيغي نفسه. ففكرة «الشعب الأمازيغي» ككيان موحد تخفي واقعًا لغويًا وثقافيًا وجغرافيًا شديد التعقد. إذ توجد عدة لهجات أمازيغية مختلفة، مثل تاشلحيت، والقبائلية، والشاوية، والريفية، والطوارقية، وغيرها، وهي ليست مفهومة بشكل متبادل دائمًا. وبالتالي، فإن فكرة لغة أمازيغية موحدة تظل مشروعًا سياسيًا أكثر منها واقعًا قائمًا.

كما أن الاختلافات لا تقتصر على اللغة، بل تشمل الأوضاع الاجتماعية والسياسية. فالأمازيغ في المغرب يختلفون في ظروفهم عن القبائل في الجزائر

اللغوية أو الدينية الحالية.

• مستوى سياسي: يفسر فشل اتحاد المغرب العربي بكونه قائمًا على هوية عربية لا تعكس العمق الحقيقي للمنطقة.

• مستوى مؤسسي: يقترح أن اتحادًا قائمًا على الأمازيغية يمكنه تجاوز الانقسامات المصطنعة التي خلفها الاستعمار والقومية العروبية بعده.

4. اتحاد تامازغا: تحليل مشروع سياسي

4.1 مفهوم تامازغا: المضمون والتاريخ

يشير مصطلح تامازغا (المكوّن من السابقة الأمازيغية t- الدالة على المؤنث والجمع، والجذر مازيغ/أمازيغ الذي يحيل إلى معنى «الإنسان الحر» أو «النبيل» في الخطاب الأمازيغي المعاصر إلى مجموع الأراضي التي سكنها الأمازيغ تاريخيًا: من جزر الكناري والمغرب الأقصى إلى واحات سيوة في مصر، ومن السواحل المتوسطية إلى تخوم الصحراء في النيجر ومالي. وبهذا المعنى الجغرافي والحضاري، يتجاوز مفهوم تامازغا المجال الترابي لاتحاد المغرب العربي، ليشمل أجزاء من موريتانيا ومالي والنيجر وبوركينا فاسو ومصر.

غير أن بناء تامازغا كمرجعية سياسية يُعد حديثًا نسبيًا في الفكر الأمازيغي النضالي. فبالرغم من وجود وعي قديم بوحدة ثقافية بين الناطقين بالأمازيغية في شمال إفريقيا، فإن فكرة «الأمة الأمازيغية» المرتبطة بمجال ترابي محدد بدأت تتبلور بشكل منسجم خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين. وقد ساهم اعتماد أنجديّة تيفيناغ — التي تم إقرارها رسميًا لكتابة الأمازيغية في المغرب — كرمز موحد، إلى جانب استحضار شخصيات تاريخية جامعة مثل يوغرطة، وتاكفاريناس، والكاينة، وماسينيسا، في تعزيز هذا البناء الرمزي لهوية جماعية.

مع ذلك، يظل هذا التصور محفوفًا بتوترات داخلية. فـ«الهوية الأمازيغية» نفسها تعد بناءً اجتماعيًا، بالنظر إلى أن جزءًا كبيرًا من سكان شمال إفريقيا لا يعترفون أنفسهم اليوم بهذه الهوية، كما أن الحدود بين «الأمازيغي» و«المعرب» ليست حادة، بل تمتد ضمن متصل لغوي وثقافي. فملايين المغاربة والجزائريين والتونسيين الذين لا يتحدثون الأمازيغية يوميًا ينحدرون على الأرجح من أصول أمازيغية؛ غير أن انتماءهم إلى تامازغا يبقى رهينًا بالتعريف المعتمد: هل هو نسبي، أم لغوي، أم ثقافي، أم ذاتي؟ وهي مسألة لا تزال محل نقاش في الدراسات الأكاديمية.

4.2 المشروع المؤسسي: الطموحات والمضمون

في مداخلته وكتاباته، يرسم رشيد راخا معالم «اتحاد تامازغا» انطلاقًا من عدة مبادئ أساسية. أولها التعدد اللغوي: فعلى خلاف اتحاد المغرب العربي الذي يجعل العربية محور الهوية الإقليمية، يقوم اتحاد تامازغا على الاعتراف بتنوع اللغات الأمازيغية (تمازيغت، القبائلية، الشاوية، الطوارقية...) كأساس مشترك، دون إقصاء العربية أو الفرنسية أو غيرها.

ثانيًا، مبدأ «تفكيك الإرث الاستعماري»: إذ يدعو المشروع إلى تجاوز الحدود التي رسمها الاستعمار الفرنسي والإسباني والإيطالي، والتي قسمت فضاءات أمازيغية متجانسة، بهدف إعادة بناء مجال ترابي أكثر انسجامًا مع الحقائق البشرية والثقافية السابقة للاستعمار.

ثالثًا، الحكامة اللامركزية: يستلهم راخا بعض نماذج التنظيم التقليدي الأمازيغي، مثل مجلس الحكماء (الجماعة أو آيت أربعين أو أغراو)، للدعوة إلى نظام يقوم على تمكين الجهات والمجتمعات المحلية من صلاحيات حقيقية، بدل الدولة المركزية المهيمنة.

كما يحتل بُعد العدالة السياسية مكانة محورية في هذا المشروع، إذ يُقدّم اتحاد تامازغا كاستجابة لعقود من تهيمش الأمازيغ داخل دولهم: من إقصاء لغاتهم من التعليم والإدارة، إلى التضييق على النشاط، وصولًا إلى استغلال الموارد الطبيعية في مناطقهم دون توزيع عادل للثروات (كما في القبائل بالجزائر، والريف بالمغرب، ومناطق الطوارق في مالي والنيجر). وبهذا المعنى، لا يُعد المشروع مجرد تصور للتكامل الإقليمي، بل أيضًا محاولة لـ«إنصاف تاريخي» يمكن توصيفها، في إطار نظريات ما بعد الاستعمار، كعملية «تحرر هوياتي».

4.3 الأطر النظرية: الإثنية، القومية، والإقليمية

الدار البيضاء.. فعاليات أمازيغية تكرم إبراهيم أقدم تقديراً لمساره النضالي والترافعي في خدمة القضية الأمازيغية

* الدار البيضاء/ منتصر إثري

داخل المجتمع والمؤسسات. وتضمن برنامج الحفل فقرات فنية وتراثية متنوعة، بمشاركة عدد من الفرق الفنية الأمازيغية، من بينها فرقة "أحواش عواد تيزنيت"، إضافة إلى مجموعة "بنات أمّين" برئاسة الفنانة صفية، الذين قدموا عروضاً فنية استحضرت غنى التراث والثقافة الأمازيغية.

كما عرف الحفل تنظيم معرض للوحات الفنية شارك فيه عدد من الفنانين التشكيليين، من بينهم الفنان علي بورجة، والفنانة رشيدة هموش، والفنانة حبيبة هواسي، إلى جانب تنظيم فقرات وورشات موجهة للأطفال جمعت بين الفن التشكيلي والتنشيط التربوي، في أجواء احتفالية كرسست قيم الاعتراف بالتنوع الثقافي والانفتاح على الإبداع الأمازيغي.

واختتم هذا الموعد الثقافي بتقديم تكريمات وهدايا رمزية للأستاذ إبراهيم أقدم من طرف عدد من الجمعيات والإطارات الأمازيغية والجمعية المشاركة، في تعبير جماعي عن التقدير لمساره الطويل وعطائه المتواصل في خدمة الثقافة والهوية الأمازيغيتين.

المحتفى به عدد من الوجوه والفعاليات الأمازيغية التي عايشته لسنوات طويلة، من بينهم عمر امير، ولحسن حيرة، ومبارك أرضي، ومحمد المستاوي والعشرات من المشاركين، حيث أجمعوا على أن إبراهيم أقدم ظل وفيًا لقناعته ومدافعاً عن الأمازيغية في مختلف المحطات، سواء داخل العمل الجماعي أو في النقاش العمومي والثقافي.

وفي كلمة له بالمناسبة، عبّر إبراهيم أقدم عن شكره وامتنانه لكل الجهات والفعاليات التي بادرت إلى تنظيم هذا التكريم، معتبراً أن الالتفاتة تحمل قيمة إنسانية ونضالية كبيرة، خاصة أنها تأتي من رفاق درب وفاعلين تقاسم معهم سنوات طويلة من العمل والترافع من أجل القضية الأمازيغية.

كما أكد أنه سيواصل النضال والدفاع عن الأمازيغية، مشيراً إلى أن هذه القضية ما تزال في حاجة إلى المزيد من الترافع والعمل من أجل ترسيخ الحقوق اللغوية والثقافية والنهوض بالمكانة الفعلية للأمازيغية.



الأمازيغية وحقوقها اللغوية والثقافية، خاصة بمدينة الدار البيضاء. وتناوب على تقديم الشهادات في حق

المتدخلين، مجرد الجاهرة بالتحدث بالأمازيغية خارج البيت أمراً صعباً ومحاطاً بالكثير من الإقصاء والتهميش.

وأكد عدد من المتدخلين أن إبراهيم أقدم يعد من الأسماء التي أسهمت في إعطاء قيمة معنوية وثقافية للنضال الأمازيغي، وساهم في لم شمل الفاعلين الأمازيغ ومناقشة مستقبل الحركة الأمازيغية وقضاياها المختلفة، كما كان له دور بارز في قيادة جمعية التبادل الثقافي نحو المشاركة في مؤتمر الكونغرس العالمي الأمازيغي بجزر الكناري، إلى جانب مساهماته في تأطير النقاشات الفكرية والثقافية المرتبطة بالهوية

احتضنت مدينة الدار البيضاء، يوم الأحد 17 ماي 2026، حفلاً فنياً وثقافياً كبيراً تكريماً للأستاذ والفاعل الأمازيغي إبراهيم أقدم، وذلك بمبادرة من عدد من الفعاليات الثقافية والفنية والجمعية الأمازيغية بمنطقة آفنا، اعترافاً بمساره النضالي الطويل وإسهاماته البارزة في خدمة القضية الأمازيغية والدفاع عن الحقوق اللغوية والثقافية والسياسية للأمازيغ بالمغرب. وشكل هذا الموعد الثقافي، الذي احتضنه المركز الثقافي عبد الله كتون بعين الشق، لحظة وفاء واعتراف بأحد الوجوه الأمازيغية التي راكمت تجربة طويلة في العمل الجماعي والثقافي، وأسهمت لعقود في تأطير أجيال من الشباب المهتمين بالشأن الأمازيغي، سواء من خلال النقاشات الفكرية المرتبطة باللغة والثقافة والأنتروبولوجيا، أو عبر الانخراط في المبادرات المدنية والترافعية الهادفة إلى تعزيز حضور الأمازيغية داخل الفضاء العمومي.

وعرفت فقرات الحفل حضور



العمل والترافع من أجل القضية الأمازيغية. كما أكد أنه سيواصل النضال والدفاع عن الأمازيغية، مشيراً إلى أن هذه القضية ما تزال في حاجة إلى المزيد من الترافع والعمل من أجل ترسيخ الحقوق اللغوية والثقافية والنهوض بالمكانة الفعلية للأمازيغية.



المتدخلين، مجرد الجاهرة بالتحدث بالأمازيغية خارج البيت أمراً صعباً ومحاطاً بالكثير من الإقصاء والتهميش.

وأكد عدد من المتدخلين أن إبراهيم أقدم يعد من الأسماء التي أسهمت في إعطاء قيمة معنوية وثقافية للنضال الأمازيغي، وساهم في لم شمل الفاعلين الأمازيغ ومناقشة مستقبل الحركة الأمازيغية وقضاياها المختلفة، كما كان له دور بارز في قيادة جمعية التبادل الثقافي نحو المشاركة في مؤتمر الكونغرس العالمي الأمازيغي بجزر الكناري، إلى جانب مساهماته في تأطير النقاشات الفكرية والثقافية المرتبطة بالهوية



حسن ادنارور مدير الإنتاج بـ "محترف أكادير للفنون"؛

"المحترف" يراهن على الجراءة واستنطاق المسكوت عنه في زمن التحولات الرقمية

في زمن تتسارع فيه التحولات الرقمية وتتشابك فيه أنماط التعبير، يواصل "محترف أكادير للفنون" شق طريقه بثبات داخل المشهد المسرحي المغربي، حاملاً رؤية فنية تزوج بين الجراءة والجمالية، وبين النقد والسخرية. في هذا الحوار، يفتح حسن ادنارور، مدير الإنتاج بالمحترف، كواليس تجربة مسرحية تراهن على تجديد الخطاب الفني، واستعادة بريق "أب الفنون"، خصوصاً لدى فئة الشباب. من خلال أعمال مثل "لونكيط" و"إيفود"، يشتغل المحترف على قضايا اجتماعية حساسة بلغة فنية تمتع من السخرية السوداء وتستفز التفكير، في تجربة فنية جابت مختلف جهات المغرب، وخلقت صدقاً لافتاً لدى جمهور متعطش لفرجة تحمل المعنى والمتعة معاً.



لوزارة الشباب والثقافة والتواصل. نطمح أن يشكل امتداداً لمسارنا، مع نفس إبداعي جديد على مستوى الشكل والمضمون.

* كلمة أخيرة...!

* المسرح بالنسبة لنا رسالة قبل أن يكون عرضاً. هو فضاء للحوار والتفكير الجماعي، وسيلة لطرح قضايا المجتمع بجرأة. سنواصل العمل من أجل الارتقاء بهذا الفن، وتقريبه من مختلف الفئات، لأن مستقبل المسرح مرتبط بمدى قدرته على التفاعل مع الناس.

الميدانية؟

* العمل الميداني هو روح المسرح. "لونكيط" بلغت حوالي 14 عرضاً، و"إيفود" وصلت إلى عرضها الثامن، وقد جابتا مدناً متعددة مثل أكادير، ورزازات، زاكورة، الدار البيضاء، والخميسات.

هذا التنوع في الجمهور منحنا فرصة لاكتشاف اختلافات التلقي، وساعدنا على تطوير أدواتنا الفنية. عندما تمتلئ القاعات ويتفاعل الجمهور، ندرك أننا نحقق جوهر المسرح الحقيقي.

* ما أبرز التحديات التي تواجهكم؟

* رغم وجود بعض التحديات، فإن الدعم المؤسسي، خاصة من وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة، يشكل رافعة مهمة لاستمرارنا.

يبقى التحدي الأكبر هو استقطاب الجمهور في بعض المناطق التي لا تزال علاقتها بالمسرح محدودة. لكننا نؤمن بأن الاستمرارية وجودة الأعمال كفيلتان ببناء جمهور وفي.

* كيف ترون علاقة المسرح بالشباب؟

* الشباب هو الرهان الحقيقي. نحرص على أن تكون أعمالنا قريبة من اهتماماتهم، سواء في المواضيع أو في الأساليب، من خلال إدماج عناصر من واقعهم اليومي، خاصة العالم الرقمي.

نريد أن يشعر الشاب بأن المسرح يتحدث عنه، وليس فناً بعيداً عنه.

* هل من مشاريع مستقبلية؟

* نشغل حالياً على مشروع مسرحي جديد سنقدمه

طابعها الخاص، ويجعلها تجربة فنية تجمع بين المتعة والتأمل.

* لننتقل إلى مسرحية "لونكيط"، التي أثارت اهتماماً واسعاً... ما خصوصيتها؟

* "لونكيط" تعد من أبرز محطاتنا الفنية، لأنها تشتغل على تقاطع المسرح مع العالم الرقمي. استثمرنا فيها تأثير مواقع التواصل الاجتماعي، وقدمنا شخصيات من الهامش، غالباً ما يتم تغييبها في الخطاب العام، لنضعها في مواجهة مباشرة مع ظاهرة "المؤثرين".

المسرحية تسعى إلى تفكيك هذا العالم الافتراضي، وكشف تناقضاته، وإعادة الاعتبار لأصوات ظلت مهمشة. في جوهرها، "لونكيط" هي دعوة لطرح أسئلة عميقة حول الحقيقة، والصورة، والهوية في الفضاء الرقمي.

* وماذا عن مسرحية "إيفود" التي حققت نجاحاً لافتاً؟

* "إيفود" تجربة فنية تكمل نفس الخط الإبداعي، لكنها تذهب أبعد في الاشتغال على البعد الفلسفي. مزجنا فيها بين الكوميديا السوداء والعبث، لنقدم عرضاً فرجولياً يلامس تحولات القيم داخل المجتمع.

المسرحية تأخذ الجمهور في رحلة بين الماضي والحاضر، وتفتح باب التساؤل حول ما تغير وما بقي. السخرية هنا ليست غاية، بل وسيلة لكشف المفارقات وتحفيز التفكير.

* قدمتم عرضاً في عدة مدن... كيف تقيّمون هذه التجربة

حاوره/ منتصر إثري

* بداية، حدثنا عن "محترف أكادير للفنون": كيف تأسس؟ وما رؤيته وأهدافه في المشهد المسرحي؟

* "محترف أكادير للفنون" ليس مجرد فرقة مسرحية، بل هو مشروع ثقافي متكامل وُلد من إيمان عميق بضرورة إعادة الاعتبار للمسرح، خاصة في سياقنا الأمازيغي. تأسس سنة 2003 على يد نخبة من الفنانين الذين راكموا تجربة طويلة فوق الركح، واضعين نصب أعينهم خلق فضاء للإبداع والتجريب، يزوج بين الأصالة والتجديد.

بعد فترة من التوقف، استأنف المحترف نشاطه بروية متجددة، قائمة على تطوير لغة مسرحية حديثة تستلهم الواقع الاجتماعي، وتواكب تحولات المجتمع، مع الحفاظ على الخصوصية الثقافية واللغوية. هدفنا الأساسي هو تقريب المسرح من الجمهور، خاصة الشباب، عبر أعمال تعكس قضاياهم وتطرح أسئلتهم بجرأة ووعي.

* تقدمون أعمالاً تلامس قضايا اجتماعية حساسة، ما الذي يميز هذا التوجه؟

* نحن نؤمن أن المسرح ليس فقط وسيلة للترفيه، بل أداة للتفكير والنقد وإعادة مساءلة الواقع. لذلك نختار الاشتغال على مواضيع تُعتبر في أحيان كثيرة "محرجة" أو مسكوتاً عنها، لكننا نقدمها بلغة فنية تمزج بين السخرية السوداء والكوميديا، بما يجعلها قريبة من المتلقي دون أن تفقد عمقها.

هذا التوازن بين الجراءة والإبداع هو ما يمنح أعمالنا

في مشهد فني أمازيغي يتسع تدريجيا أمام تجارب موسيقية متنوعة، تبرز مجموعة "إمازالن" كأحد الأصوات التي اختارت أن تشق طريقها بهدوء ووعي، مستندة إلى ذاكرة موسيقية عميقة، وإلى انتماء ثقافي لا ينفصل عن أسئلته الاجتماعية والإنسانية المتجددة. فمنذ تأسيسها سنة 2005 بمدينة الدشيرة، ضواحي أكادير، لم تكن المجموعة مجرد مشروع موسيقي عابر، بل مشروع رؤية فنية متكاملة تسعى إلى إعادة وصل ما انقطع مع إرث "تازنزارت"، وإعادة صياغته ضمن لغة معاصرة قادرة على ملامسة وجدان جيل جديد أكثر تنوعا وتطلعا.

في هذا الحوار مع "إمازالن" نفتح نافذة على تجربة فنية تتقاطع فيها الهوية مع الإبداع، والذاكرة مع الراهن، حيث يتحول الفن إلى مساحة للتفكير والتأمل، قبل أن يكون مجرد ممارسة جمالية أو أداء صوتي. فالمجموعة لا تنظر إلى الأغنية باعتبارها منتوجا استهلاكيا عابرا، بل بوصفها خطابا ثقافيا حيا، يطرح الأسئلة ويعيد مساءلة الواقع في أبعاده المختلفة، من غلاء المعيشة إلى إشكالات الجفاف، ومن اختلالات التضامن الاجتماعي إلى التحولات العميقة التي تمس القيم وأنماط العيش.

المجموعة الموسيقية "إمازالن" في حوار مع "العالم الأمازيغي":

الاشتغال الفني باللغة الأمازيغية فعل نضالي واع يعزز رصيدها الرمزي وحضورها الثقافي



نخبوي معزول عن الجمهور. هل ترون أن الفن الأمازيغي اليوم ينصف إعلاميا وثقافيا؟ ولماذا؟ رغم ما تحقق من تحولات إيجابية، لا يزال الفن الأمازيغي يواجه أشكالاً متعددة من التهميش، خاصة على المستوى الإعلامي، حيث يختزل في كثير من الأحيان في بعده الفلكلوري، بما يفرغه من عمقه الإبداعي والفكري.

وفي المقابل، يظل حضوره ضعيفا داخل المنصات الإعلامية الكبرى، في ظل غياب رؤية منصفة تواكب تطوره وتنوع تجاربه، باستثناء بعض المبادرات المحدودة التي تبقى غير كافية لتحقيق الإشعاع المطلوب.

كيف تقيمون تفاعل الجمهور مع إنتاجاتكم داخل المغرب وخارجه؟

يمكن القول إن تفاعل الجمهور مع تجربة "إمازالن" يشكل أحد المؤشرات الأساسية على راهنية هذا المشروع الفني وقدرته على الاستمرار والتجدد. فقد لمسنا، سواء داخل المغرب أو خارجه، تجاوزا ملحوظا مع أعمالنا، وهو ما يعكس وجود قابلية حقيقية لدى المتلقي للتفاعل مع هذا النمط من التعبير الفني المرتبط بالهوية والبعد الإنساني.

وعلى سبيل المثال، يكفي أن نستحضر النجاح الذي عرفه حفلنا بمناسبة رأس السنة الأمازيغية 2974 بفرنسا، والذي احتضنته مؤسسة دار المغرب، حيث لم يقتصر التفاعل على الجمهور الحاضر فحسب، بل امتد ليشمل إدارة المؤسسة، إذ بادر مديرها إلى تنويعها بالمشاركة والدعوة إلى إعادة إحياء حفل آخر داخل الفضاء نفسه، غير أن التزاماتنا الفنية حالت دون ذلك في حينه.

إن مثل هذه اللحظات لا تعكس مجرد نجاح فني ظرفي، بل تؤكد أن الفن الأمازيغي، حين يقدم برؤية صادقة ومتماسكة، قادر على تجاوز الحدود الجغرافية وبناء جسور تواصل حقيقية مع جمهور متنوع الثقافات والخلفيات.

ما هي أبرز التحديات التي تواجهكم كفرقة/مجموعة أمازيغية؟

يبقى التحدي الأكبر مرتبطا بضعف الدعم الموجه للإنتاجات الفنية، وهو ما يحد من إمكانية إخراج أعمال بمستوى احترافي يواكب تطلعات الجمهور ويستجيب لمعايير الجودة الفنية المعاصرة.

كيف تتعاملون مع الانتقادات، خاصة تلك المرتبطة بالهوية أو الخطاب الثقافي؟

في ظل التحولات التي أفرزتها وسائل التواصل الاجتماعي، أصبح النقد جزءا ملازما لأي تجربة فنية. ونحن نتعامل معه باعتباره مؤشرا صحيا وضروريا، خاصة عندما يكون قائما على رؤية بناءة تسهم في تطوير العمل الفني وتجويده.

هل تفكرون في توسيع تجربتكم نحو مجالات أخرى (سينما، مسرح، تعاونات دولية...)?

نشتغل حاليا على توسيع تجربتنا نحو المجال السمعي البصري، من خلال مشروع يجمع بين الإنتاج الموسيقي والعمل الوثائقي، يهدف إلى توثيق المسار الإبداعي للمجموعة وإبراز أبعاده الإنسانية والفكرية، بما يتيح تقديم رؤية أعمق لتجربتنا الفنية وسياقاتها المختلفة.

ما هي مشاريعكم المستقبلية؟

من بين مشاريعنا القريبة، إصدار ثلاث أغانٍ متباعدة من ألبوم "إكودار" بإنتاج ذاتي، وذلك في ظل غياب الدعم، إيماننا منا بضرورة الاستمرار في العمل وعدم الارتهاق للظروف، ومواصلة تقديم التجربة الفنية بروح من الالتزام والإصرار.

مساحة حرة..

رغم التحديات، نؤمن أن الاستمرارية خيار لا رجعة فيه. فالجمهور، الذي نعتبره امتدادا طبيعيا لتجربتنا، يستحق فنا صادقا يلامس واقعه اليومي، ويمنحه لحظات من التأمل والتخفيف، ولو جزئيا، من قسوة الحياة.

فإنه يتجلى أساسا في الرهان على البعد الإنساني داخل المجموعة، في مقابل النزعة الفرادية التي باتت تطبع عددا من التجارب الفنية المعاصرة. ولم يكن هذا الاختيار اعتباطيا، بل هو ثمرة وعي جماعي يعتبر الانسجام الداخلي شرطا جوهريا لبلورة فعل إبداعي متماسك ومستدام.

وفي هذا السياق، يبرز الدور المحوري لرشيد عباسي، الملقب داخل المجموعة بـ"الساموراي" — وهو لقب أطلقه عليه صديق المجموعة جمال بركاوي — حيث استطاع، بفضل فطنته وحنكته، أن يحافظ على تماسك المجموعة عبر مقاربة إنسانية تقوم على التوازن، وتستلزم أحيانا روح التضحية والتنازل من أجل تخفيف باقي الأعضاء وتعزيز روح الانتماء المشترك.

إلى جانبه، يشتغل المايسترو موحا العدي، الذي يشكل دعامة فنية أساسية، سواء من خلال إبداعه على آلة البانجو أو عبر اجتهاده المستمر للارتقاء بالأداء الموسيقي، حضورا وعزفا وصوتا فوق الخشبة. كما يحضر رشيد بسام باعتباره الوجهة الفكرية داخل المجموعة، والذي وصفه رشيد عباسي، في لقاء سابق على إذاعة مونتري كارلو الدولية بباريس، بـ"متقن المجموعة ومفكرها".

وتكتمل هذه الدينامية الجماعية بحضور عثمان ديموري، الذي يضيف أجواء إنسانية مرحية داخل المجموعة، إلى جانب كل من مولاي علي طالبي وجمال زكورا، بما راكموه من تجربة وما يتحلون به من روح جماعية وخصال إنسانية. وكما يؤكد عباسي، فإن الركيزة الأساس في هذا المسار تظل البعد الإنساني والأخوي، باعتبار أن الفن متاح للجميع، لكن ما يصنع الفارق الحقيقي هو طبيعة العلاقات التي تجمع بين الأفراد.

أما على المستوى الفني، فتشتغل "إمازالن" على نمط الأغنية الثقافية ذات القيمة العميقة، المستلهمة من روح "تازنزارت"، ولكن برؤية خاصة، سواء من حيث الإيقاع أو البناء اللحني، بما يمنح التجربة فرادتها ويكرس هويتها المتميزة.

كيف تتم عملية الإبداع داخل المجموعة؟ هل هي جماعية أم فردية؟

لم تكن عملية الإبداع داخل "إمازالن" يوما فعلا فرديا معزولا، بل هي سيرورة جماعية تقوم على التكامل وتداخل الأدوار، حيث يشتغل كل عنصر انطلاقا من خصوصيته الإبداعية ضمن رؤية مشتركة. وفي هذا الإطار، يتولى رشيد عباسي، بصفته شاعر المجموعة، مهمة الكتابة والتوزيع، وأضعا اللبنة الأولى للنصوص ومحددات الرؤية العامة للعمل.

في المقابل، يضطلع موحا العدي بدور محوري في التلحين والعزف والتنسيق الموسيقي، بما يمنح الأعمال عمقها الجمالي وهويتها الصوتية. كما يساهم رشيد بسام في هذه الدينامية من خلال اشتغاله على التوزيع والتلحين، وأحيانا الكتابة، وهو ما يعزز الطابع التكاملية للعمل ويغنيه بتعدد المقاربات.

وبهذا المعنى، يمكن النظر إلى "إمازالن" كورشدة فنية مفتوحة، أو مختبر إبداعي تتقاطع داخله مختلف الحساسيات والتجارب، في أفق إنتاج عمل فني متوازن يجمع بين الرؤية الفكرية والبعد الجمالي. ولعل ما يمنح هذه التجربة خصوصيتها هو توفر مختلف عناصر الإبداع داخل هذا "المختبر"، وهو ما يشكل، بالنسبة لنا، دعامة أساسية لضمان الاستمرارية وتطوير المشروع الفني للمجموعة.

ما هي أبرز القضايا التي تعالجونها في أعمالكم (الهوية، اللغة، الهجرة، الذاكرة...)?

تنصب اشتغالاتنا على قضايا الهوية والذاكرة والتحولات الاجتماعية، غير أننا نحصر على معالجتها ضمن قالب فلسفي مبسط، يراعي طبيعة المتلقي المعاصر الذي لم يعد يتفاعل مع الخطابات المعقدة أو المغلقة.

وفي هذا الإطار، نسعى إلى تحقيق توازن دقيق بين العمق الفكري وسلاسة التعبير، بما يتيح إيصال الأفكار بطريقة سلسلة دون الإخلال بحمولتها الدلالية، وجعل العمل الفني فضاء للتأمل والتفاعل، لا مجرد خطاب

جماعي يستبطن قيم المسؤولية، والتنظيم، وروح التضامن، ويجعل من الفعل الفني امتدادا لهذه المنظومة القيمية داخل النسيج الاجتماعي.

ما هي الرسالة الأساسية التي تسعون إلى إيصالها من خلال أعمالكم؟

تنطلق رسالتنا من مبدأ جوهري قوامه احترام ذكاء المتلقي، ورفض كل أشكال الوصاية الفكرية. فنحن لا نضع أنفسنا في موقع الإرشاد أو التلقين، بل نعتبر ذواتنا فاعلين ثقافيين يسعون إلى إنتاج خطاب فني يجمع بين البعد الجمالي والعمق الفكري.

وفي هذا الإطار، نعمل على إعادة مساءلة قضايا طالها النسيان داخل الموروث الأمازيغي، عبر تفكيكها وإعادة تركيبها بلغة معاصرة قادرة على ملامسة انشغالات الحاضر. ويتجلى هذا التوجه في عدد من أعمالنا، من بينها "إكودار" التي ما تزال تحقق حضورا رقميا لافتا، و"أزمز نيلاس" التي تطرح إشكالية غلاء المعيشة، و"أفلاح" التي تقارب، برؤية فلسفية، علاقة الجفاف بالبنية النفسية للفلاح في ظل تحولات القيم الاجتماعية، فضلا عن "أورسول إيلا لمان" التي تسلط الضوء على اختلالات الأمن الاجتماعي وتراجع منسوب التضامن.

وبذلك، نسعى إلى جعل العمل الفني فضاء للتفكير المشترك، ومنصة لإثارة الأسئلة بدل تقديم الأجوبة الجاهزة.

إلى أي حد تعتبرون أنفسكم امتدادا للحركة الأمازيغية، أو تجديديا لها؟

لا يمكن تناول تجربتنا بمعزل عن السياق العام للحركة الثقافية الأمازيغية، التي اضطلعت بدور محوري في ترسيخ الأمازيغية على المستويين الدستوري والثقافي، وأسهمت في إعادة الاعتبار لمكانتها داخل الفضاء العمومي. ومن هذا الوعي، نعتبر أن الاشتغال الفني باللغة الأمازيغية، والمساهمة في إغناء رصيدها الرمزي، يشكلان في حد ذاتهما فعلا نضاليا واعيا ومسؤولا.

وفي هذا الأفق، نرى أنفسنا امتدادا فنيا لهذا المسار التراكمي، مع حرص دائم على تجديد أدوات التعبير وتوسيع مجالات الاشتغال، بما يتيح الدفع بهذه التجربة نحو أفق أكثر انفتاحا وفعالية.

كيف توازنون بين الحفاظ على الهوية الأمازيغية والانفتاح على التجارب الفنية العالمية؟

بالنسبة لنا، لا يشكل الانفتاح على التجارب العالمية تناقضا مع التشبث بالهوية، بل على العكس، نعتبره آلية لتوسيع أفقها التداولي. الهوية الأمازيغية تمثل المرجعية الأساسية، غير أننا نشتغل على إدماج عناصر موسيقية معاصرة في إطار يحافظ على جوهرها.

وقد تجسد هذا التوجه عمليا من خلال تجربتنا الفنية بفرنسا، خاصة ضمن مشروع "Sous System" سنة 2021، حيث سعينا إلى خلق تفاعل خلاق بين الإيقاعات الأمازيغية والموسيقى العالمية.

ما الذي يميز أعمال "إمازالن" عن باقي التجارب المشابهة في الساحة؟

إذا كان لا بد من تحديد ما يميز تجربة "إمازالن"،

حاورهم: خيرالدين الجامعي

مرحبا بكم على صفحات جريدة "العالم الأمازيغي"، بداية، كيف ولدت فكرة تأسيس مجموعة "إمازالن"، وما السياق الثقافي الذي خرجت منه؟

تأسست مجموعة "إمازالن" سنة 2005 بمدينة الدشيرة، ضواحي أكادير، في سياق ثقافي خاص اتسم بفرغ فني ملحوظ، وغياب شبه تام للمجموعات الأمازيغية الرائدة التي كانت تؤطر الذوق العام في مراحل سابقة. ولم يكن هذا الوضع مجرد معطى عابر، بل تحول إلى دافع وجوهي حفزنا على إعادة وصل ما انقطع، والاستمرار في حمل مشعل مدرسة "تازنزارت" باعتبارها اختيارا فنيا وجماليا يعكس هوية متجذرة وذاكرة حية.

ومن هذا المنطلق، برزت "إمازالن" كمشروع فني وثقافي يطمح إلى مد جسور التواصل مع جيل جديد من الشباب، الشغوف بإيقاعات هذا اللون الموسيقي وعمقه الروحي ذي الامتداد الصوفي. وقد شكلت القضايا الاجتماعية والجماعية أولى محطات اشتغالنا، حيث وجد خطابنا الفني تفاعلا لافتا لدى فئة من الشباب كانت تعيش بدورها تحولات متسارعة وتساؤلات عميقة حول الهوية والانتماء.

ماذا يعني اسم "إمازالن" بالنسبة لكم، وما دلالاته الرمزية والفكرية؟

لا يمكن اختزال اسم "إمازالن" في بعده اللغوي الضيق، بل يتجاوز ذلك ليحمل منظومة دلالية مركبة، تنفتح على أبعاد إنسانية واجتماعية عميقة في صلب الثقافة الأمازيغية بسوس. فـ"أمازال" هو ذاك الفاعل الاجتماعي الذي يسند إليه، من طرف مجلس القبيلة المعروف بـ"إنفلاس" أو "أيت ريعين"، تدبير عملية توزيع مياه السقي وفق نظام تقليدي محكم، يعتمد على تقنية "تانااست" كأداة دقيقة لقياس الزمن، قائمة على مبدأ العزم التدريجي.

ويجسد هذا التصور "أمازال" كرمز للتوازن والإنصاف، وحسن تدبير الموارد المشتركة، بما يعكس قيما راسخة في التنظيم الجماعي والعدالة الاجتماعية. كما يحيل المصطلح، في امتداداته الدلالية، على معيل الأسرة والساهر على تدبير شؤون الجماعة.

من هذا المنطلق، لم يكن اختيار اسم "إمازالن" اعتباطيا، بل هو تعبير عن وعي



ተጸ. ሃ ተደርጎዎልኩ ሰፊ
ተደገፀዎልኩ



ገንጠታዎች | 60 ገንጠታዎች | ገንጠታዎች
ተጸ. ሃ ተደርጎዎልኩ 25 16 14 ገንጠታዎች HFO